ثورة 23 يوليو 1952

إطلالة على ثورات مصر

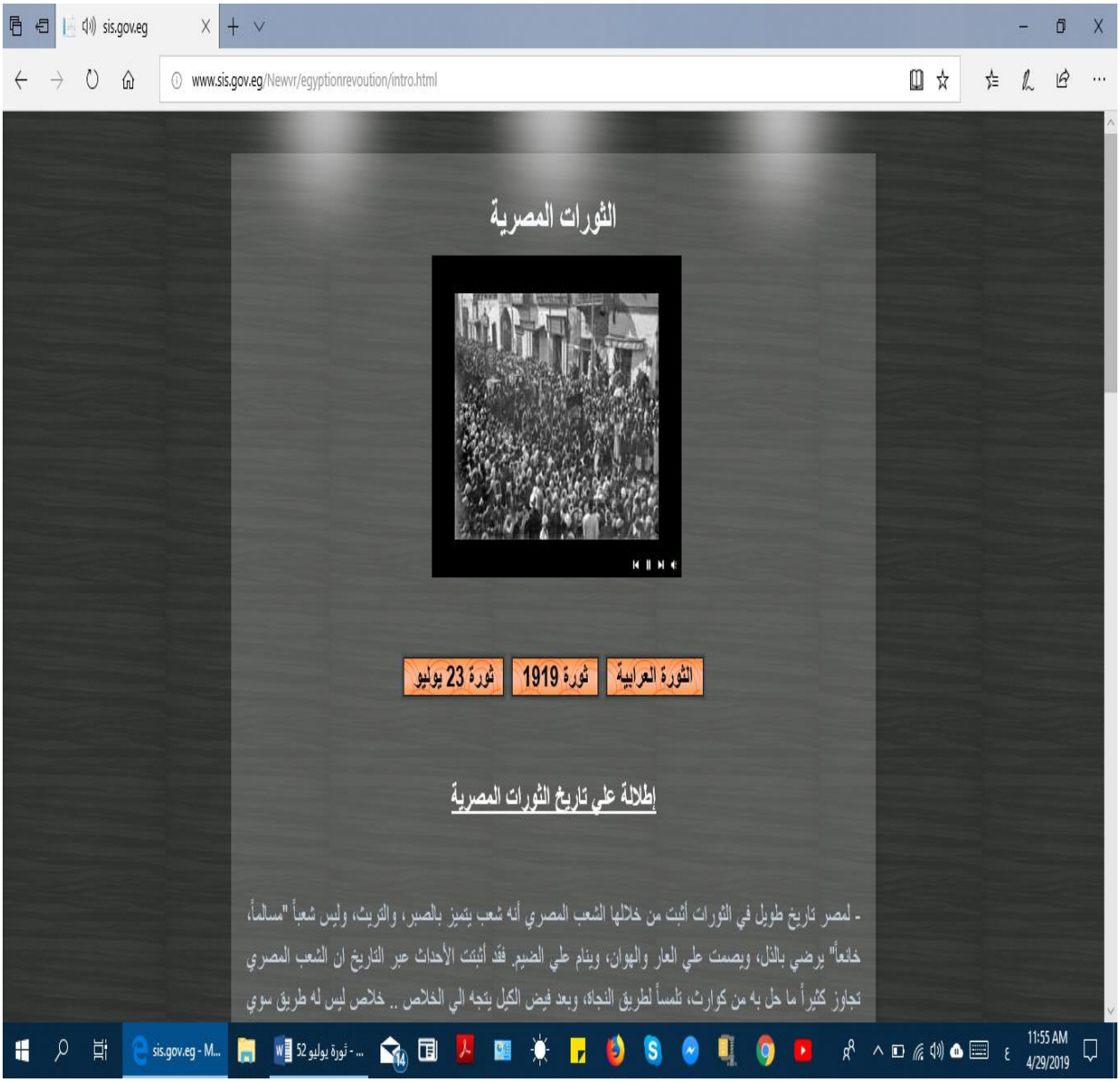

http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/indexjanuary.html

رجاء الضغط على كلمة رجوع بعد فتح الفيديو

ا. مصر وثوراتها !!!

وافق يوليو الماضي [2019] الذكرى السابعة والستين لثورة 1952 التي سميت يوم إعلانها "حركة الضباط الأحرار" واشتهرت إعلامياً باسم "الحركة المباركة" واستمرت بهذا الاسم ستة شهور إلى أن تم إطلاق عليها اسم " ثورة 1952"!

ويقول مفكرنا الراحل د. زكي نجيب محمود في كتابه الرائع " مجتمع جديد أو الكارثة" إن مسار النهضة المصرية طال أكثر مما ينبغي ـ بالقياس لأوروبا التي جاوزت مرحلة النهضة إلى عصرها الحديث ـ، وأن مرحلة نهوض مصر لم تكن كلها مسطحاً واحداً متصلاً، بل كانت متدرجة في مسطحات ثلاث، وانتهى كل مسطح في مسار نهضتنا بثورة تنقل مصر إلى مستوى أعلى ، وكانت " تلك الثورة كانت تجيء نتيجة لازمة للمخاض الفكري السابق عليها، فثورة عرابي هي نهاية المرحلة الأولى نتيجة للبذور التي بذرها رفاعة الطهطاوي عن فكرة الحرية التي كلما ازدادت عمقاً ازداد الوطن ارتفاعاً على طريق النهضة درجة بعد درجة. وبالمثل شاركت أفكار جمال الدين الأفغاني في الارتفاع بفكرة الحرية درجة على المسطح الأول ذاته حين نقل الولاء للحاكم ليصبح الولاء للشعب!

أما ثورة 1919 فكانت نهاية المرحلة الثانية وجاءت نتيجة لأفكار محمد عبده في نضاله ليحرر حياتنا الدينية مما علق بها خرافات و" لينجو بعقول الناس من ظلمة الجهل"! وفي تلك المرحلة كانت أفكار قاسم أمين ودعوته إلى تحرير المرأة، ومصطفى كامل وجهوده لطرد المستعمر، ولطفي السيد ومبادئه الليبرالية ومن أبرزها "أن تكون السيادة للقانون لا للأشخاص" وأن "يحكم الحاكم بإرادة الشعب لصالح الجمهور كله لا لصالح طبقة معينة أو فرد بذاته"، و" أن يشترك كل فرد في حكومة بلاده اشتراكاً تاماً كاملاً بمعنى "سلطة الأمة"!

بهؤلاء الرواد في المسطح الثاني من مسار نهضة مصر تنوعت أبعاد الحرية التي طالب بها هؤلاء المفكرين وتعلق الشعب بأفكارهم وكانت ثورة 1919 نتيجة " الحركة الفكرية العارمة" التي شهدتها سنوات العشرينات والثلاثينات بنجومها ؛ العقاد بإنجازاته الفكرية ، وعطاء سيد درويش الفني، وريادة طلعت حرب الاقتصادية، وعلي عبد الرازق بمحاولته تحرير مفهوم الحكومة الإسلامية من تقليد الخلافة، وطه حسين الذي سعى إلى أن يحل منطق العقل محل الميل مع عاطفية التقاليد، وأحمد أمين وجهود لجنة التأليف والترجمة والنشر، وتوفيق الحكيم الذي بشر بعودة الروح! ونتيجة كل ذلك الزخم الفكري انتقلت مصر درجة أعلى في سلم النهضة!

وثورة 1952 هي نهاية المرحلة الثالثة، وما ثورة التصحيح التي قادها السادات في مايو 1971، كما يقول د. زكي نجيب محمود إلا جزء في قلب هذه الثورة الثالثة، تصحح مسارها على المسطح الحضاري نفسه، بغير ارتفاع إلى مسطح أعلى.

ولم يمتد العمر بالدكتور زكي نجيب محمود ليشهد ثورتنا الرابعة في25 يناير 2011 ولا تصحيحها في 30 يونيو 2013، ولم تتح لنا فرصة التعرف على آراءه في نتائج ثورة 1952 بالتفصيل وماذا كانت نتائجها وهي الثورة التي وُلدت من إرهاصات فكرية نادت بالحرية وتحرير العقل والإنسان وأن تقيد الحكومة من سلطانها بحيث "لا تسيطر إلا على ما تدعو الضرورة إلى سيطرتها عليه، وهو ثلاثة: الجيش والبوليس والقضاء" و" فيما عدا لك من المرافق والمنافع فالولاية للأفراد والمجاميع الحرة". وإن كان من الممكن التعرف على حكمه على ثورة 52 من عبارات وردت ضمن فصول كتابه من عينة؛ " ليس الماضي جثة ميتة موضوعة في تابوت، وعلينا نحن أبناء الحاضر أن نحافظ على هذا التابوت في المتحف، بل هو أقرب إلى الرافعة التي نزحزح بها الأثقال الراسخة لتتحرك" وفي ذلك إشارة إلى أننا نصنع ماضينا إذا اخترنا الروافع التي تثبت الحياة في الحاضر وفي الإعداد للمستقبل". ومثل تساؤله في موضع آخر من الكتاب عن "هل ذابت الفوارق بين الطبقات كما أردنا لها أن تفعل؟" ويجيب عن تساؤله

" أبداً !! أو قل لم تذب بالدرجة التي نبتغيها"، ويُكمل إجابته" نعم نريد للفوارق الطبقية أن تذوب، على أن يكون ذوبانها خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الوراء"
وبذات المنطق نقول عن ثورة 52، نعم كنا نريد للمبادئ الستة للثورة أن تُفعل كاملة، على أن يكون تفعيلها خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الوراء !!!!

2. ثورة 23 يوليو . . هذه الأحداث مهدت للإطاحة بالملك فاروق[1]

22 يوليو 2017

لم تكن ثورة 23 يوليو وليدة اللحظة أو حركة «الضباط الأحرار» فقط؛ فبقليل من التأمل للشارع المصري في السنوات القليلة التي سبقت الثورة، سنجد أن هناك زخما كبيرا يشير إلى أن هناك غضبا كبيرا ضد الملك أو الإنجليز.
الأمر لا يقتصر على أروقة الحركات السياسية المعارضة فقط؛ فأوساط مختلفة مثل الصحافة والوسط الثقافي وحتى المدارس الثانوية والجامعات، كانت تغلي وتمهد لثورة وشيكة.

الصحافة والتمهيد للثورة

عندما تنظر لعناوين الصحف في تلك الفترة ستعرف حجم الدور الذي لعبته الصحافة للتمهيد للثورة. الصحف كانت تهاجم الملك هجوما لاذعا.
كتب الصحفيون في كل شيء، بدءا من اتهام الملك بالتواطئي مع الاحتلال الإنجليزي، أو تورط القصر في قضية الأسلحة الفاسدة التي أدت لهزيمة 1948، أو الكتابة عن فضائح الملك ونزوات العائلة المالكة؛ لدرجة جعلت بعض الكتاب الكبار مثل أنيس منصور يصف هذه الفترة، بأكثر فترات حرية الصحافة التي شهدتها مصر، مقارنة بما بعد ثورة يوليو.
نوعية الجرائد أيضا لعبت دورا مهما؛ فهذه الفترة ارتبطت بالحرية السياسية والحركة البرلمانية النشطة، لتظهر على إثرها الصحف المعارضة والصحف الحزبية. وأبرز هذه الجرائد المعارضة: «روز اليوسف» و«المؤيد» و«الأهرام» و«المحروسة» و«الوطن».

ما قبل 52 . . الصحافة المصرية حين شهدت أزهى عصور الحرية

الكتاب والمثقفون وثورة 23 يوليو

ومن خلال الصحافة كان كتاب كبار مثل عباس العقاد، وإحسان عبد القدوس؛ يساهمون في تحريك وعي الشعب ضد الملك والإنجليز، وتوعية الشعب

[1] http://shbabbek.com/show/130062

بحقوق الفقراء. فكان إحسان عبد القدوس هو من صعّد قضية الأسلحة الفاسدة في سلسلة مقالات بجريدة «روز اليوسف».
وبعيدا عن السياسية ومتاعبها؛ كان الكتاب والأدباء يهاجمون الفقر والطبقية والظلم الشديد الذي يتعرض له الفقراء. فنقرأ في هذه السنوات رواية مثل «المعذبون في الأرض» والتي نشرت عام 1949 لتهاجم الإقطاعيين وأصحاب الأموال المكدسة؛ وإن كان البعض يرى أن كاتبها طه حسين نفسه لم يجرؤ على مهاجمة الملك شخصيا، وهو وزير المعارف؛ كما يذكر الدكتور مصطفى عبد الغني في كتابه «طه حسين وثورة يوليو.. قصة صعود المثقف وهبوطه».

الحياة البرلمانية قبل الثورة

لم تكن الصحافة لتشهد كل هذا التطور لولا أن المناخ السياسي كان يتمتع بحرية كبيرة. ولم يكن الأمر مثاليا؛ لكن تواجد الاحتلال الإنجليزي وتواطؤ القصر معه، كان سببا في نشاط الوعي السياسي والحركات المناهضة للإنجليز وللقصر معًا.
لم يكن الوعي السياسي وليد اللحظة؛ فقد كان أهم إنجازات ثورة 1919؛ هو دستور 1923 الذي أسس لحياة نيابية جديدة لمصر، وأعطى للبرلمان الحق في مراقبة أداء الحكومة وسحب الثقة منها.

"اعتبر هذا البرلمان أول بداية حقيقية للحياة النيابية في مصر، خاصة أن تشكيله كان يتم بناء على تمثيل القوى السياسية والأحزاب والحركات الوطنية. وكان هذا الدستور ينص على أن «جميع سلطات البلاد مصدرها الأمة».

وقد سعى الملك فؤاد الأول إلى إسقاط هذا الدستور، واستبداله بدستور 1930 وحذف جملة «جميع سلطات البلاد مصدرها الأمة».

وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات عارمة 1935 ضد إلغاء الدستور، تصدى لها البوليس السياسي وسقط فيها الكثير من القتلى والمعتقلين؛ لكنها نجحت في إعادة العمل بدستور 1923 مرة أخرى.

الحياة الحزبية قبل الثورة

ولم تكن الحياة الحزبية بأقل صخبا من الحياة البرلمانية؛ فقد كانت السنوات القليلة التي سبقت ثورة يوليو هي العصر الذهبي لحزب «الوفد» الذي لم يكن على وفاق كبير مع القصر.

وكان الحزب الفائز بأغلبية المقاعد البرلمانية هو المسئول عن تشكيل الحكومة؛ إلى الحد الذي لم يتحمله الملك فؤاد الأول، ودفعه إلى إنشاء أحزاب تابعة للقصر، مثل حزب الشعب، وحزب الاتحاد؛ وتزوير الانتخابات البرلمانية في العام 1938 لتكون أغلبية البرلمان تابعة للملك؛ وهو الأمر الذي ينكره موقع «فاروق مصر».

الحركة الطلابية والثورة

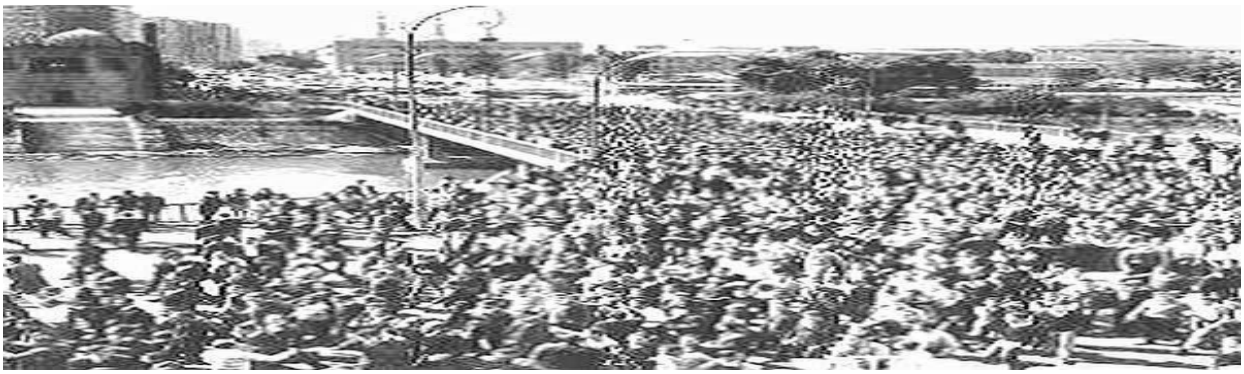

هذا الحراك السياسي لم يكن بعيدا أبدا عن الطلاب، بل العكس هو الصحيح؛ فالحركة الطلابية قادت مظاهرات 1935 ضد إلغاء الدستور.

حتى أن المؤرخ عبد الرحمن الرافعي يصف تظاهرات 1935 فيقول: «لقد أسميناها شبه ثورة، لم يكن موعز إليهم من أحد، بل هي الوطنية الصادقة، وكانوا يحولون دون اندساس الغوغاء في صفوفهم، مخافة أن يختلط بهم من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى أو الاعتداء».
ولم تكن هذه الحركة الطلابية يجمعها حزب واحد، رغم وحدة الهدف، كان هناك الطلبة الوفديون والشيوعيون، والمنتمون لـ«مصر الفتاة» و«الأحرار الدستوريين» والإخوان المسلمين كذلك.

„ولم يقتصر هذا النشاط على الجامعة، بل امتد إلى المدارس الثانوية.. لقد انقلب الوضع فأصبح تلاميذ المدارس هم الذين يتحكمون بالقوة في كثير من الأمور.. كما يقول «أحمد عبد الله» في كتابه «الطلبة والسياسة في مصر».

التعليم يتسبب في ثورة

وبالطبع لم يكن هذا الحراك الطلابي ليشهد كل هذا الزخم دون تطوير في نظام التعليم نفسه. فما بين العام 1926 و1952 تضاعفت ميزانية وزارة المعارف من 4.70% إلى 14.20% من الموازنة العامة للدولة؛ وذلك لسد حاجة كبار الملاك والبرجوازية الصناعية الناشئة من الموظفين في مختلف المجالات.
وبدءا من العام 1950 أصبح التعليم الثانوي متاحا للجميع وبالمجان والتوسع في المدارس الثانوية. وعلى الرغم من أن هذه المدارس كانت تستهدف الأغلبية الفقيرة، لكنها وجدت إقبالا كثيفا من المواطنين على التعليم. فقد كانوا يرون أن التعليم هو بوابتهم الوحيدة نحو فرص أفضل في الحياة.

"ولم يكن كبار الملاك أو البرجوازية الصناعية؛ الذين أرادوا أن يمدوا الأغلبية الريفية بقدر جيد من التعليم ليناسب حاجتهم من الوظائف الحكومية؛ ليعلموا أن هذا التعليم سيعتبر عاملا في الثورة ضدهم؛ وفقا لكتاب «الطلبة والسياسة في مصر».

نشاط الحركة العمالية

وبالمثل كان الأمر بالنسبة للحركة العمالية؛ فمع نشاط الأحزاب السياسية، عرفت الحركات الشيوعية واليسارية طريقها إلى طبقة العمال.

وكان أشهر تلك الحركات هي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حدتو»

ورغم أن العمال من أكثر الفئات التي تعرضت للقهر في النظام الملكي، لكنها استطاعت أن تكون من أكثر العوامل التي مهدت لثورة يوليو؛ فقد قادت الحركة العمالية 49 إضرابا، منهم 33 إضراب لعمال غزل المحلة؛ وفقا لتقرير «مركز الأرض لحقوق الإنسان».

https://youtu.be/YwilMZ1F2KE

https://youtu.be/BWCeD04ztf0

https://youtu.be/Az05-lem-cU

3. حركة الضباط الأحرار التي تحولت إلى "ثورة" !

https://youtu.be/BhWXKycpHT8

محمد نجيب وجمال عبد الناصر

عدد من الضباط في عام 1953 . من اليسار إلى اليمين: زكريا محي الدين، عبد اللطيف بغدادي، كمال الدين حسين (واقفا)، جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر (واقفا)، محمد نجيب، جمال حماد، أحمد شوقي

طابع بريد بمناسبة 23 يوليه

ثورة 23 يوليو أو انقلاب 23 يوليو هي تحرك عسكري قاده ضباط جيش مصريون ضد الحكم الملكي في 23 يوليو 1952 وعرف في البداية باسم "الحركة المباركة" ثم أطلق عليها ثورة 23 يوليو عقب حل الأحزاب السياسية واسقاط دستور 1923 في يناير 1953.

المقدمات

الشرطة المصرية تعنف امرأتين شاركتا في الحركة الاحتجاجية على الإنجليز

بعد حرب 1948 وضياع فلسطين ظهر تنظيم الضباط الأحرار في الجيش المصري بزعامة اللواء محمد نجيب وقيادة البكباشي جمال عبد الناصر وفي 23 يوليو1952 قام التنظيم بانقلاب مسلح أبيض لم ترق به دماء، ونجح في السيطرة على الأمور والسيطرة على المرافق الحيوية في البلاد وأذاع البيان الأول "للثورة" بصوت أنور السادات وأجبرت الحركة الملك على التنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد ومغادرة البلاد في 26 يوليو 1952.

وشكل مجلس وصاية على العرش ولكن إدارة الامور كانت في يد مجلس قيادة الثورة المشكل من 13 ضابط برئاسة محمد نجيب كانوا هم قيادة تنظيم الضباط الأحرار ثم الغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في 18 يونيو 1953.

قائد الحركة

كان قائد الحركة التي سميت فيما بعد بالثورة هو اللواء محمد نجيب والواقع أنه تم اختياره - من قبل الضباط الأحرار - كواجهة للثورة لما يتمتع به من سمعة حسنة داخل الجيش وكان اللواء الوحيد في التنظيم وكان سبب انضمام الكثير من ضباط الجيش للضباط الاحرار وكان أحد أهم عوامل نجاح الثورة . لكن صراعا على السلطة نشأ بينه وبين جمال عبد الناصر بعد أن رأي اللواء محمد نجيب ضرورة تسليم السلطة لسلطة مدنية منتخبة، استطاع جمال أن يحسمه إلى صفه في النهاية وحدد إقامة محمد نجيب في قصر زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا بضاحية المرج شرق القاهرة لحين وفاته. تولى جمال عبد الناصر بعد ذلك حكم مصر من1954 حتى وفاته عام 1970 واستمد شرعية حكمه من ثورة يوليو .

مبادئ ثورة يوليو

1. القضاء على الإقطاع.
2. القضاء على الاستعمار.
3. القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.
4. إقامة جيش وطني قوي.
5. إقامة عدالة اجتماعية.
6. إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

أعضاء مجلس قيادة الثورة

1. محمد نجـــيب (رئيس)
2. جمال عبد الناصـــــر
3. عبد الحكيم عامـــــر
4. يوسف صديـــــــق
5. حسين الشافعـــــي
6. صلاح سالـــــــــم
7. جمال سالـــــــــم
8. خالد محيي الديـــــن

9. زكريا محيي الديـــــن
10. كمال الدين حسيـــــن
11. عبد اللطيف البغدادي
12. عبد المنعم أميـــــن
13. محمد أنور الســـادات
14. جمال حمـــــــــــاد

بيان ثورة يوليو

«من اللواء أركان الحرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة إلى الشعب المصري

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين.
وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها.
وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب. أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب.
وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال. وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس. وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم والله ولي التوفيق.»

إنجازات ثورة يوليو 1952

الإنجازات السياسية

1. تأميم قناة السويس.
2. استرداد الكرامة والاستقلال والحرية المفقودة على أيدي المستعمر المعتدي.
3. السيطرة على الحكم في مصر وسقوط الحكم الملكي.
4. إجبار الملك على التنازل عن العرش ثم الرحيل عن مصر إلى إيطاليا.
5. الغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية.
6. توقيع اتفاقية الجلاء بعد أربعة وسبعين عاما من الاحتلال.
7. بناء حركة قومية عربية للعمل على تحرير فلسطين.
8. الغاء دستور 1923 في ديسمبر 1952.
9. اعلان اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية في 18 يونيه 1953 كأول رئيس للجمهورية المصرية.

إنجازات ثقافية

1. أنشأت الثورة الهيئة العامة لقصور الثقافة وقصور الثقافة والمراكز الثقافية لتحقيق توزيع ديموقراطي للثقافة وتعويض مناطق طال حرمانها من ثمرات الإبداع الذي احتكرته مدينة القاهرة وهو ما يعد من أهم وأبرز إنجازاتها الثقافية.
2. إنشاء أكاديمية تضم المعاهد العليا للمسرح والسينما والنقد والباليه والاوبرا والموسيقى والفنون الشعبية.
3. رعاية الآثار والمتاحف ودعم المؤسسات الثقافية التي أنشأها النظام السابق ثقافي.
4. سمحت بإنتاج أفلام من قصص الأدب المصري الأصيل بعد أن كانت تعتمد على الاقتباس من القصص والأفلام الأجنبية.

إنجازات تعليمية

1. قررت مجانية التعليم العام وأضافت مجانية التعليم العالي.
2. ضاعفت من ميزانية التعليم العالي.

3. أضافت عشرة جامعات أنشئت في جميع أنحاء البلاد بدلا من ثلاث جامعات فقط.
4. إنشاء مراكز البحث العلمي وتطوير المستشفيات التعليمية.

إنجازات اقتصادية واجتماعية

1. تعتبر الثورة العصر الذهبي للطبقة العاملة المطحونة الذين عانوا أشد المعاناة من الظلم وفقدان مبدأ العدالة الاجتماعية.
2. أسفرت الثورة عن توجهها الاجتماعي وحسها الشعبي مبكرا عندما أصدرت قانون الملكية يوم 9 سبتمبر 1952.
3. قضت على الإقطاع وأنزلت الملكيات الزراعية من عرشها.
4. تمصير وتأميم التجارة والصناعة التي استأثر بها الأجانب.
5. إلغاء الطبقات بين الشعب المصري وأصبح الفقراء قضاة وأساتذة جامعة وسفراء ووزراء وأطباء ومحامين وتغيرت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري.
6. قضت على معاملة العمال كسلع تباع وتشترى ويخضع ثمنها للمضاربة في سوق العمل.
7. حررت الفلاح بإصدار قانون الإصلاح الزراعي.
8. قضت على السيطرة الرأسمالية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي.
9. انشاء السد العالي 1971.

الإنجازات العربية

1. توحيد الجهود العربية وحشد الطاقات العربية لصالح حركات التحرر العربية.
2. أكدت للأمة من الخليج إلى المحيط أن قوة العرب في الوحدة العربية وتحكمها أسس أولها تاريخي وثانيها اللغة المشتركة لعقلية جماعية وثالثها نفسي واجتماعي لوجدان واحد مشترك.
3. أقامت الثورة تجربة عربية في الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير 1958.
4. قامت الثورة بعقد اتفاق ثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا ثم انضمام اليمن.

5. الدفاع عن حق الصومال في تقرير مصيره.
6. ساهمت الثورة في استقلال الكويت.
7. قامت الثورة بدعم الثورة العراقية.
8. أصبحت مصر قطب القوة في العالم العربي مما فرض عليها مسئولية والحماية والدفاع لنفسها ولمن حولها.
9. ساعدت مصر اليمن الجنوبي في ثورته ضد المحتل حتى النصر واعلان الجمهورية.
10. ساندت الثورة الشعب الليبي في ثورته ضد الاحتلال.
11. دعمت الثورة حركة التحرر في تونس والجزائر والمغرب حتى الاستقلال.
12. دعمت الشعب العربي في دولة الأحواز المحتلة في نضاله من أجل الحرية والاستقلال.

الإنجازات العالمية

1. تشكيل حركة عدم الانحياز مع يوغسلافيا بقيادة الزعيم جوزيف بروز تيتو ومع الهند بقيادة جواهر لال نهرو مما جعل لها وزن ودور ملموس ومؤثر على المستوى العالمي.
2. وقعت صفقة الأسلحة الشرقية عام 1955 والتي اعتبرت نقطة تحول كسرت احتكار السلاح العالمي.
3. كان للأزهر الدور الأبرز في نشر الدعوة الإسلامية في أفريقيا وآسيا.
4. دعت الثورة إلى عقد أول مؤتمر لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية في القاهرة عام 1958.

سلبيات ثورة يوليو 1952

يعيب الكثيرون على ثورة يوليو 52 عدم انحيازها إلى الدولة الديمقراطية ، رغم إعلان رجال يوليو من قبل أنهم لا يتطلعون إلى الحكم، بل هم ثوار أرادوا تحرير الوطن من الملكية الفاسدة والأحزاب المفسدة والاحتلال الإنجليزي، ثم يكملوا مهمتهم بالقضاء على الإقطاع ويحرروا الحكم من سيطرة رأس المال ويقيموا حياة برلمانية سليمة، وبعد أن يتموا المهمة المقدسة سوف يعودون إلى ثكناتهم.

ويستعيد الناقدون لثورة يوليو 52 بعض مقاطع من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني يوم أول يونيو 1956 "هذا الشهر نقطة تحول في تاريخ وطننا، ففي شهر يونيو تنتقل الثورة ..ثورتكم.. ثورة الشعب.. ثورة مصر.. الثورة التي كافح آباؤنا وأجدادنا طويلاً من أجلها ومن أجل تحقيقها، في شهر يونيو تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى".

ويستكمل الناقدون نقدهم حين يستعيدون قول عبد الناصر في ذلك الخطاب : " وبعدين إحنا النهاردة في هذه المرحلة من تاريخ هذا الوطن، بعد 4 سنين من الثورة بنتجه إلى المستقبل لنحافظ على ما حققته هذه الثورة، ولنعزز ونقوي وننمي ما حققته هذه الثورة. وبعدين انتهت فترة الانتقال وبدأ نظام جديد من نظم الحكم؛ نظام الحكم لم يكن أبداً غاية من الغايات، ولكن نظام الحكم في ذاته.. أي نظام حكم في العالم في ذاته وسيلة، ولكن الغاية من هذا النظام أو الغاية اللي بيطلبها كل واحد - زى ما قلت لكم - إقامة مجتمع تسوده الرفاهية، وتحقيق أصلح مجتمع إنساني. ويكمل عبد الناصر فيقول "النهارده ما باقولش إن هذه المعارك انتهت، ولكن باقول إن إحنا وصلنا إلى وقت تنتقل فيه السلطة إلى هذا الشعب."

من جانب آخر يعيب ناقدوا ثورة يوليو بمصر، إلغاء الديموقراطية كنظام حياة عاش المصريون في ظله عقوداً طويلة مارسوا خلالها حرية الحركة في انتخاب من يحكمهم من خلال صناديق الانتخابات ومن بين مرشحين لأحزاب متعددة لكل منها برنامجها وتاريخها. وسد أبواب ومنافذ التعبير عن الرأي وإلزام الناس بالانصياع إلى رأي الدولة تحت شعارات مثل " لا صوت يعلوا على صوت المعركة" و" النقد في إطار الميثاق". كما روّج نظام يوليو أسلوب الاستفتاء في اختيار رئيس الدولة وعاصر الناس مرحلة يحصد فيها الرئيس 99.9% ، كما أنشأ نظام يوليو أوضاعاً جعلت المواطن أسيراً للحكومة، فهي التي تسيطر على كل شيء من تعليم وصحة وتنمية وتشغيل ورعاية اجتماعية وتوزيع للمواد الغذائية، وهي المتحكمة في كل شيء في حياة المصريين

بقوة القرارات الإدارية وسلطة التحكم الجبري للحاكم من دون أن يكون للمحكومين صوت ولا رأي.

وكان من أهم الانتقادات التي وُجهت إلى نظام يوليو تقريب " أهل الثقة" وإقصاء " أهل الخبرة" من الفرص التي يستحقونها في شغل المناصب والمشاركة في العمل الوطني، ومن ثم تكرست قيم النفاق والوصولية وإرضاء الحاكم بكل وسيلة ابتغاء الحصول على المغانم التي يسيطر عليها ويوزعها على الأنصار والمقربين بغير حساب.

كذلك ركز المعارضون لنظام يوليو سيطرته على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمشاهدة والمسموعة، ويؤكدون أن الخطيئة الكبرى لنظام يوليو ومن يشايعه حتى اليوم هي هزيمة الإنسان المصري يوم الهزيمة الكبرى في 1967.

https://youtu.be/BhWXKycpHT8

4. محمد نجيب . . «كنت رئيساً لمصر»!

مقال للدكتور علي السلمي

أثار كتاب محمد نجيب «كنت رئيساً لمصر» الصادر عام 1984، وقد سبقته طبعتان بعناوين مختلفة، لغطاً بما تضمنه من اتهامات لقيادات «حركة الضباط الأحرار» وحيث الكتاب مقترن باسمه، لذا نحاول تبين آرائه فيما قاله السادات عنه في كتابه «قصة الثورة كاملة» فقد ذكر في مقدمته وأدركت أنه قد بقى على واجب لابد من أدائه قبل الرحيل.. أن أكشف ما سترته.. وأزيح ما واريته وأكمل الصور التي أشرت إلى وجودها «[ص6]. ويتضح أن أقواله بشأن الثورة ورجالها جاءت معاكسة لآراء الرئيس أنور السادات، فقد أكد نجيب اهتمامه بأوضاع مصر بدءا من عمله بالحرس الملكي مما جعله يقترب من فساد الحكم، ويعرف الكثير من خباياه، ويسعى بكل قوته للتخلص منه» [ص 42].

وذكر أنه قابل النحاس باشا عام 1929 ليخطره أن الجيش معه بعد أن حل الملك فؤاد البرلمان مقترحاً اقتحام بنواب الوفد ومعه الأغلبية في الأغلبية الوفدية، ولكن النحاس رفض خشية أن يخوض الجيش في السياسة!

وحكى نجيب عن هزيمة قواته في معركة «نجبة» ونقله إلى القاهرة، وقوله «إحساسي بالتعاسة، واختناقي في القاهرة بعيداً عن الجبهة، يضاعف من غليان الثورة في داخلي، وجعلني أتحدث مع بعض الضباط ممن كنت أتوسم فيهم الرجولة، بضرورة التغيير.. تغيير نظام الحكم الذى كبلنا بقيود من الاستهتار والفشل والهزيمة» [ص 78]، وأنه أول من أطلق عبارة «الضباط الأحرار» على التنظيم الذى أسسه جمال عبدالناصر.. قائلاً «وأنا الآن أعتذر عن هذه التسمية، لأنها لم تكن على مسمى.. فهؤلاء لم يكونوا أحراراً بل أشراراً.. وكان أغلبهم، كما اكتشفت فيما بعد، من المنحرفين أخلاقياً واجتماعياً.. ولأنهم كذلك كانوا في حاجة إلى قائد كبير، ليس في الرتبة فقط،

وإنما في الأخلاق أيضاً، حتى يتواروا وراءه ويتحركوا من خلاله.. وكنت أنا هذا الرجل للأسف الشديد.» [ص 91].
إن نجيب يؤكد قيامه بدور فاعل في كل ما يتعلق بحركة الضباط الأحرار من اللحظات الأولى للتفكير فيها والتخطيط لها حتى تنفيذها وإتمام طرد فاروق بحضوره، وكل ذلك يناقض تماماً ما جاء في كتاب أنور السادات أن نجيب لم يكن يدرى شيئاً عن الثورة حتى أخبره عبدالناصر بما تم في الساعة الثالثة من صباح 23 يوليو!
ويؤكد نجيب تحول «الحركة المباركة» التي أمست «ثورة» إلى الديكتاتورية، مستنداً في هذا إلى إلغاء الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في فبراير 1953 وحل جميع الأحزاب وإعلان فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات حتى «يمكن إقامة حكم ديمقراطي سليم» وقال نجيب إن ذلك القرار كان محل مناقشات كثيرة بين ضباط القيادة وكان هو معارضاً له في البداية ثم وافق عليه بعد أن عُرضت على القيادة معلومات خاصة بما عُرف بـ«انقلاب المدفعية» [ص 177].
واتهم نجيب أعضاء مجلس القيادة بأنهم كانوا يرغبون في إيجاد أتاتورك مصري فرفض أن يكون هو ذلك الديكتاتور، ووجدوا ضالتهم في جمال عبدالناصر الذى لم يخذلهم [ص 181]! واللواء نجيب يشكوا من أنه فشل في إقناع «زملائه الضباط في مجلس القيادة باقتناعه بأن الشعب المصري يمكن كسبه بالود وليس بالعنف، وهو يشكوا من أنهم كانوا شباباً خبرتهم في الحياة بسيطة كما كانت خبرتهم في الحكم أبسط، فاندفعوا يتعاملون بعنف، وبغطرسة، مع الآخرين حتى زملاؤهم في التنظيم وفى الحركة، تعاملوا معهم بنفس الأسلوب» [ص 183].
ويبدو اللواء نجيب مرتبكاً في دفاعه عن الديمقراطية وهجومه على أعضاء في مجلس قيادة الثورة وبالأخص عبدالناصر من ناحية، وموافقته على حل الأحزاب ومشاركته في الهجوم على حزب الوفد وتبريره للإجراءات غير الديمقراطية ومنها إلغاء دستور 1923 وتأسيس كيان غير ديمقراطي باسم «هيئة التحرير» ليكون الحزب الوحيد ودفاعه عنها من ناحية أخرى! بينما هو يصف الأهداف التي أعلنها بنفسه في الاحتفال بإنشاء «هيئة التحرير» بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام «الثورة» بأنها «سمك. لبن، تمر هندي،

وهى باختصار كل برامج الحكومة والثورة وكل أحلام المستقبل وكل أماني الماضي، وأن فكرة هيئة التحرير هي فكرة جمال عبدالناصر»[ص 188].
وبدأ نجيب غير مقنع في توقيعه على قرارات غير ديمقراطية رغم عدم موافقته عليها بزعم الالتزام بمبدأ الأغلبية في مجلس قيادة الثورة. قائلاً «وفى الحقيقة.. أنا لم أفرط في استقامتي.. ولم أفرط في استقامة الثورة.. لكن غيرى هو الذى فرّط»!

كنت رئيساً لمصر.pdf

لقراءة الكتاب يتم الضغط على الحرف e

تحديد إقامة محمد نجيب ووفاته

أقيمت حول الفيلا حراسة مشددة، وفرض على جميع من بالمنزل عدم الخروج في الفترة من الغروب إلى الشروق، وكان عليهم أن يغلقوا النوافذ في عز الصيف تجنبا للصداع الذي يسببه الجنود، اعتاد الجنود أن يطلقوا الرصاص في منتصف الليل وفي الفجر، كانوا يؤخرون عربة نقل الأولاد إلى المدرسة فيصلون إليهم متأخرين ولا تصل العربة إليهم في المدرسة إلا بعد مدة طويلة من انصراف كل من فيها.

كانت غرفته في فيلا المرج مهملة بها سرير متواضع يكاد يختفي من كثرة الكتب الموضوعة عليه، وكان يقضي معظم أوقاته في هذه الحجرة يداوم على قراءة الكتب المختلفة في شتى أنواع العلوم، خاصة الطب والفلك والتاريخ، ويقول محمد نجيب: «هذا ما تبقي لي، فخلال الثلاثين سنة الماضية لم يكن أمامي إلا أن أصلي أو أقرأ القرآن أو أتصفح الكتب المختلفة.»

أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956تم نقله من معتقل المرج إلى مدينة طما في سوهاج بصعيد مصر وقيل إنه كان من المقرر قتله في حاله دخول الإنجليز القاهرة وذلك بعد أن سرت إشاعة قوية تقول إن إنجلترا ستسقط بعض جنود المظلات على فيلا زينب الوكيل في المرج لاختطاف محمد نجيب وإعادة فرضه رئيسا للجمهورية من جديد بدلا من الرئيس جمال عبد الناصر ولكن بعد فشل العدوان تم إعادته إلى معتقل المرج. وجرى التنكيل به حتى إن أحد الحراس ضربه على صدره في نفس مكان الإصابة التي تعرض لها فيحرب 1948 مما سببت في حزن عميق لدى محمد نجيب، وأثناء نكسة 1967أرسل برقية لجمال عبد الناصر يطلب منه السماح له بالخروج في صفوف الجيش باسم مستعار إلا أنه لم يتلق أي رد منه .

الإفراج عنه

ظل محمد نجيب حبيس فيلا المرج حتى أمر بإطلاق سراحه الرئيس السادات عام 1971، ورغم هذا ظل السادات يتجاهله تماما كما تجاهله باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة .يقول محمد نجيب في مذكراته:

" قال لي السادات :أنت حر طليق، لم أصدق نفسي هل أستطيع أن أخرج وأدخل بلا حراسة؟ هل أستطيع أن أتكلم في الهاتف بلا تنصت؟ هل أستطيع أن أستقبل الناس بلا رقيب؟ لم أصدق ذلك بسهولة. فالسجين في حاجة لبعض الوقت ليتعود على سجنه، وفي حاجة لبعض الوقت ليعود إلى حريته. وانا لم أكن سجينا عاديا كنت سجينا يحصون أنفاسه. ويتنصتون على كلماته ويزرعون الميكرفونات والعدسات في

حجرة معيشته. وكنت أخشى أن أقترب من أحد حتى لا يختفي. وأتحاشى زيارة الأهل والأصدقاء حتى لا يتعكر صفو حياتهم. وأبتعد عن الأماكن العامة حتى لا يلتف الناس حولي، فيذهبون وراء الشمس، ولكن بعد فترة وبالتدريج عدت إلى حريتي وعدت إلى الناس وعدت إلى الحياة العامة، وباليتني ما عدت. فالناس جميعا كان في حلقها مرارة من الهزيمة والاحتلال. وحديثهم كله شكوى وألم ويأس من طرد المحتل الإسرائيلي. وبجانب هذه الأحاسيس كانت هناك أنات ضحايا الثورة. الذين خرجوا من السجون والمعتقلات ضحايا القهر والتلفيق والتعذيب. وحتى الذين لم يدخلوا السجون ولم يجربوا المعتقلات، ولم يذوقوا التعذيب والهوان كانوا يشعرون بالخوف، ويتحسبون الخطى والكلمات. وعرفت ساعتها كم كانت جريمة الثورة في حق الإنسان المصري بشعة".

وكان محمد نجيب يقضي تربية القطط والكلاب طوال سنوات الإقامة الجبرية ويعتبر القطط والكلاب أكثر وفاءا من البشر، محتفظاً بصورة نادرة لكلبة ترقد علي جنبها وترضع منها قطة فقدت أمها، وهذه الصورة كما قال نجيب دليل على أن الحيوانات أكثر ليونة ورقة في التخلص من شراستها من البشر .وحينما توفي أحد كلابه دفنه في الحديقة وكتب علي شاهد القبر: هنا يرقد أعز أصدقائي .

محمد نجيب أثناء تحديد إقامته

يقول محمد نجيب :" لقد كان هؤلاء الأصدقاء الأوفياء سلوى وحدتي في سنوات الوحدة تلك السنوات المرة التي وصلت فيها درجة الافتراء إلى حد إشاعة خبر وفاتي وقد سمعت هذا الخبر بأذني من إذاعات العالم .وقرأته بعيني في كتاب ضباط الجيش

في السياسة والمجتمع والذي وضعه كاتب إسرائيلي يدعى اليزير بيير أن محمد نجيب توفي عام 1966، وكان كثيرًا ما كان يردد:" ماذا جنيت لكي يفعلوا بي كل هذا؟"
بتاريخ 21أبريل 1983 أمر الرئيس حسني مبارك تخصيص فيلا في حي القبة بمنطقة قصر القبة بالقاهرة لإقامة محمد نجيب، بعدما صار مهددا بالطرد من قصر الوكيل نتيجة لحكم المحكمة لمصلحة ورثتها الذين كانوا يطالبون بالقصر، وهو القصر الذي عاش فيه لمدة 29 سنة منها 17 سنة وهو معتقل.
وحينما سأله بعض الإعلاميين كيف يخرج من جديد إلى الحياة العامة قال وقتها : " إلى أين أذهب بعد 30 سنة لم أخرج فيها إلى الحياة. ليس لدي معارف أو أحد يهتم بي. أنا أعيش هنا وحدي بعد أن مات اثنان من أولادي ولم يبق غير واحد منهم، فإلى أين أذهب؟"

وفاته

تُوفي محمد نجيب في 28أغسطس 1984 بعد دخوله في غيبوبة في مستشفى المعادي العسكري بالقاهرة، إثر مضاعفات تليف الكبد .بعد أن كتب مذكراته شملها كتابه كنت رئيسا لمصر، ويشهد له أن كتابه خلا من أي اتهام لأي ممن عزلوه. ودفن في مصر بمقابر شهداء القوات المسلحة في جنازة عسكرية مهيبة، من مسجد رابعة العدوية وقد تقدم الجنازة الرئيس حسني مبارك شخصيا.

https://youtu.be/puGCHuGPI58

5. تاريخ مصر تحت حكم جمال عبدالناصر[2]

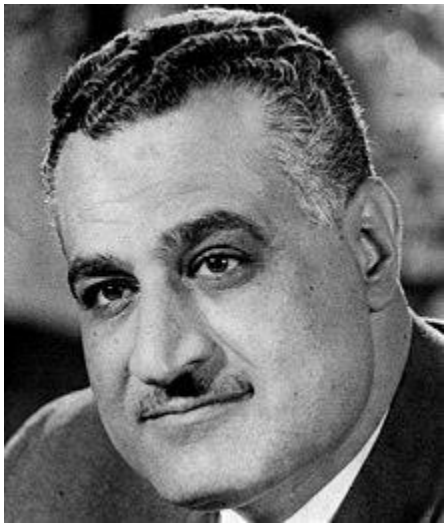

جمال عبد الناصر

يغطي تاريخ مصر تحت حكم جمال عبد الناصر فترة التاريخ المصري من الثورة المصرية عام 1952 التي كان جمال عبد الناصر أحد القادة الرئيسيين فيها وفترة توليه رئاسة مصر من عام 1956حتى وفاته في عام 1970. فترة جمال عبد الناصر بدأت بعهد جديد من التحديث والإصلاح الاشتراكي في مصر ودعوة قوية إلى القومية العربية (بما في ذلك اتحاد قصير الأمد مع سوريا) والتضامن مع العالم النامي. ارتفعت مكانة جمال عبدالناصر في مصر وفي جميع أنحاء العالم العربي في أعقاب تأميمه لقناة السويس في عام 1956 وانتصار مصر السياسي في العدوان الثلاثي اللاحق ولكنها تضررت بشدة من جراء الاجتياح الإسرائيلي واحتلالها للأراضي المصرية والعربية في حرب الأيام الستة من عام 1967.

يُنظر إلى هذه الحقبة على أنها فترة يتمتع فيها المواطنون العاديون بفرص غير مسبوقة في السكن والتعليم والوظائف والخدمات الصحية والتغذية

---

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%AA%D8%AD%D8%AA_%D8%AD%D9%83%D9%85_%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1

بالإضافة إلى أشكال أخرى من الرفاهية الاجتماعية في حين تراجع التأثير الأرستقراطي. نما الاقتصاد الوطني بشكل كبير من خلال الإصلاح الزراعي ومشاريع التحديث الكبرى مثل مصانع حلوان للصلب والسد العالى في أسوان وقرارات التأميم مثل قناة السويس. ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي الكبير الذي بدأ منذ أوائل عقد الستينيات من القرن الماضي قد شهد تراجعاً في الفترة المتبقية من هذا العقد بعد حرب 1967 ولم ينتعش إلا في عام 1970. خلال فترة حكم جمال عبد الناصر شهدت مصر عصرًا ذهبيًا من الثقافة خاصة في المسرح والسينما والتلفزيون والراديو والأدب والفنون الجميلة والكوميديا والموسيقى. هيمنت مصر تحت حكم ناصر على العالم العربي في هذه المجالات منتجة المطربين مثل عبد الحليم حافظ وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب والشخصيات الأدبية مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم والممثلين مثل فاتن حمامة ورشدي أباظة وإنتاج أكثر من 100 فيلم سنويًا مقارنة بإنتاج أكثر من 12 فيلمًا سنويًا خلال فترة رئاسة حسني مبارك (1981-2011).

ثورة 1952

ما بين يومي 23 و 26 يوليو 1952 بدأ تنظيم الضباط الأحرار وهم مجموعة من الضباط الساخطين في الجيش المصري أسسه جمال عبد الناصر ويترأسه اللواء محمد نجيب الذى قام بثورة 23 يوليو عام 1952 التي أطاحت بالملك فاروق الذي ألقى الجيش باللائمة فيه على الفقراء في مصر والهزيمة في حرب عام 1948 مع إسرائيل وعدم التقدم في محاربة الفقر والمرض والأمية في مصر. وسقط النظام الملكي في مصر والسودان. في العامين التاليين عزز الضباط الأحرار أماكنهم في السلطة. أدت التوقعات الشعبية للإصلاحات الفورية إلى أعمال الشغب قام بها العمال في كفر الدوار في 12 أغسطس 1952 والتي أدت إلى صدور حكمين بالإعدام. بعد تجربة قصيرة مع الحكم المدني ألغى الضباط الأحرار دستور عام 1953 وأعلنوا النظام الجمهوري في 18 يونيو 1953 وأصبح محمد نجيب أول رئيس لمصر. في غضون ستة أشهر تم منع جميع الأحزاب السياسية المدنية واستبدالها بهيئة التحرير ورأت النخبة الحاجة إلى "سلطة انتقالية" في ضوء فقر مصر وأميتها وعدم وجود طبقة وسطى كبيرة.

https://youtu.be/HpRGEeuaq10

الإخوان المسلمين

في يناير / كانون الثاني تم حظر جماعة الإخوان المسلمين وظلت منظمة سياسية غير قانونية حتى ثورة 2011. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب مواجهات بين أعضاء من متظاهرين من جماعة الإخوان المسلمين وهيئة التحرير في 12 يناير / كانون الثاني 1954. وفي 26 أكتوبر / تشرين الأول وجهت تهمة محاولة اغتيال ناصر خلال تجمع حاشد في الإسكندرية إلى عناصر من جماعة الإخوان. وقد أدى ذلك إلى قيام السلطة الحاكمة في مصر وقتها بالعمل ضد الإخوان وأعدم قادة الإخوان في 9 ديسمبر.

رئاسة ناصر

أصبح جمال عبد الناصر أول رئيس لمجلس قيادة الثورة ثم رئيس الوزراء وفي نوفمبر 1954 بعد عزل الرئيس نجيب من منصبه ووضعه قيد الإقامة الجبرية. ومع ذلك لم يصبح ناصر رئيسًا لمصر حتى عام 1956 حتى ذلك الوقت كان المنصب شاغراً.

تمام جلاء القوات البريطانية عن مصر عام 1956

في هذه الأثناء نجح مجلس قيادة الثورة المدعوم أخلاقياً من قبل كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في البقاء في الحكم رغم معارضته للبريطانيين والفرنسيين خاصة فيما يتعلق بتواجد القوات الإنجليزية في منطقة قناة السويس. على الرغم من النداءات المستمرة من مجلس قيادة الثورة في المناقشات في الأمم المتحدة والضغط من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لرفض البريطانيون نقل السيطرة على القناة إلى النظام الجديد في مصر. بدأ مجلس قيادة الثورة بتمويل وتنسيق هجمات أكبر على البريطانيين والفرنسيين في السويس. وأخيرا في 19 أكتوبر 1954 وقع ناصر معاهدة لإجلاء القوات البريطانية من مصر على أن يتم الانتهاء منها على مدى العشرين شهرا التالية. بعد ذلك بعامين في 18 يونيو 1956 رفع ناصر العلم المصري فوق منطقة القناة معلنا الإجلاء الكامل للقوات البريطانية.

الدستور الجديد

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن دستور جديد في 16 كانون الثاني / يناير في تجمع شعبي ووضع نظام حكم رئاسي يتمتع فيه الرئيس بسلطة تعيين وإقالة الوزراء. تم إقرار قانون الانتخابات في 3 مارس وتم منح المرأة حق التصويت لأول مرة في التاريخ المصري. انتخب جمال عبد الناصر الرئيس الثاني للجمهورية في 23 يونيو عام 1956. في عام 1957 أعلن ناصر عن تشكيل الاتحاد القومي مما يمهد الطريق لانتخابات مجلس الأمة ليصبح أول برلمان منذ عام 1952.

الإصلاح الزراعي

جمال عبد الناصر يسلم عقود أراضي الإصلاح الزراعي إلى الفلاحين المصريين في احتفال جماهيري بالمنيا عام 1954.

أراد تنظيم الضباط الأحرار وضع حد للاحتلال البريطاني لكن لم يكن لديهم أيديولوجية أو خطة موحدة لمصر. إحدى القضايا التي تم الاتفاق عليها واتخاذ إجراء سريع بشأنها هي الإصلاح الزراعي. يمتلك أقل من ستة بالمائة من سكان مصر أكثر من 65٪ من الأراضي في مصر بينما يمتلك أقل من 0.5٪ من المصريين أكثر من ثلث جميع الأراضي الخصبة. بدأت عملية إصلاح الأراضي في 11 سبتمبر عام 1952 حيث صدر قانون يحظر ملكية أكثر من 200 فدان من الأرض (840000 متر مربع) وحدد معدل الإيجار للأرض التعاونيات القائمة للمزارعين والحد الأدنى للأجور.

خلال رئاسة جمال عبد الناصر ازدادت الأراضي المزروعة في مصر بنحو الثلث (وهو إنجاز قيل إنه استعصى على المصريين لأكثر من ألف عام).

الاقتصاد

نما اقتصاد مصر بمعدل 9 ٪ سنويا لمدة عقد تقريبا. ارتفعت حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من حوالي 14٪ في أواخر الأربعينيات إلى 35٪ في أوائل السبعينيات.

"أدى تضافر برنامج الإصلاح الزراعي وإنشاء القطاع العام في مصر إلى نقل حوالي 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر من أيدي الأغنياء الأرستقراطيين إلى الدولة أو الملايين من المالكين الصغار. أقرب ما يكون إلى هذا البرنامج الاجتماعي الواسع النطاق كان في الأيام الأولى لحكم محمد علي باشا في أوائل القرن التاسع عشر.

الشؤون الخارجية

كان تأميم مصر لقناة السويس المملوكة للبريطانية نصرا عظيما لناصر الذي تم الاحتفاء به كبطل مصري وعربي قادر على هزيمة أعداء الأمة العربية و

تمثيل الكرامة العربية. أطلق رئيس مجلس الدولة الصيني تشوان لاي على ناصر عملاق الشرق الأوسط.
برز جمال عبد الناصر كأحد مهندسي حركة عدم الانحياز ، التي تأسست عام 1961 ككتلة من "الدول المستقلة" منفصلة عن حلف الناتو وحلف وارسو. تقريبا جميع المناضلين الإفريقيين المناهضين للاستعمار جاءوا إليه للحصول على التوجيه والدعم المعنوي والأموال.

معارضة حلف بغداد

أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الأنظمة العربية المحافظة تشعر بالتهديد من جانب جمال عبد الناصر خلال سنواته الأولى في السلطة هي أن شعبيته قد برزت - حتى قبل أزمة السويس - عندما أصبح أحد أبرز منتقدي حلف بغداد لعام 1955. كان حلف بغداد في البداية تحالفًا بين العراق وتركيا والذي دعمته بريطانيا بهدف تعزيز قوتها في الشرق الأوسط. واعتبر ناصر حلف بغداد جزءًا من جهد بريطاني لتقسيم الدول العربية إلى مجموعات مختلفة وتقسيم المنطقة عن طريق تصعيد التوتر بينهما. حاول البريطانيون لاحقاً ضم الأردن إلى "حلف بغداد" في أواخر عام 1955 بعد موافقة ناصر على شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا في الكتلة السوفيتية. كان البريطانيون مصممين على ضم الأردن إلى حلف بغداد والضغط عليهم لمحاولة إجبار الأردن على الانضمام. عارض جمال عبد الناصر حلف بغداد ونجاحه في منع الأردن من الانضمام إلى الحلف مثال على استراتيجيته الدبلوماسية البراغماتية. كانت براغماتية جمال عبد الناصر تجاه الأردن تهدف إلى إجبار النظام الأردني على رفض الانضمام إلى الاتفاقية لكنه لم يحاول هو نفسه الإطاحة بالنظام. تمت مكافأة هذا الموقف بدعم أردني لمصر خلال أزمة السويس في العام التالي في عام 1956.
استمر الخلاف على عضوية الأردن في حلف بغداد من نوفمبر إلى ديسمبر 1955. وكان هدف ناصر على أساس المصالح الوطنية المصرية أراد منع العضوية الأردنية في حلف بغداد الذي كان أكثر أهمية بالنسبة له من مصير النظام الأردني. وهكذا كان مستعدًا لإعطاء النظام الأردني مخرجًا يمكنه البقاء فيه إذا لم ينضم إلى الحلف. كانت استراتيجية جمال عبد الناصر خلال الجدل حول حلف بغداد هي تطبيق الضغط الخطابي باستخدام الدعاية

المصرية لإطلاق برامج مهاجمة للبريطانيين وكذلك تحذير النظام الأردني بأنه يمكن إسقاطه إذا وافق على الانضمام إلى الحلف. أدت الدعاية المصرية إلى أعمال شغب وقعت في الأردن في ديسمبر 1955 خلال زيارة قام بها البريطاني المشير تيمبلر الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الدفاع البريطاني.

إن طبيعة الرسالة التي كانت تنقلها الدعاية المصرية خلال الأزمة حول انضمام الأردن إلى حلف بغداد مهمة جدا. كان تركيزها الأساسي على مهاجمة البريطانيين وليس النظام الأردني نفسه ولم يدعوا أنفسهم للإطاحة بالملك حسين. بعبارة أخرى كان المقصود من هذه الدعاية هو الضغط على النظام ومن المرجح أن يقنع الملك حسين ضمناً بأن احتمالات البقاء في السلطة ستكون أكبر إذا رفض الانضمام إلى حلف بغداد ، وقرّر الأردن في ديسمبر / كانون الأول أنه لن ينضم إلى الحلف. بقي الملك حسين في السلطة وانحاز إلى مصر في الأزمات المستقبلية كما حدث في حرب السويس عام 1956 أو في حرب عام 1967 بين العرب وإسرائيل. وهكذا استمدت مصر مكافأة مباشرة من نهجها البراغماتي تجاه نظام الملك حسين وربما أقنع الخلاف على حلف بغداد الملك حسين أنه بحاجة إلى التوافق مع مصر في حالات الأزمات المستقبلية. كما أدت قوة القومية العربية الملك حسين إلى عزل الجنرال البريطاني جون باغوت غلوب كقائد للجيش الأردني في عام 1956. تمت إقالة غلوب أثناء وجود وزير الخارجية البريطاني في مصر وكان البريطانيون يعتقدون أن ذلك يمثل تحديًا مباشرًا من ناصر لنفوذهم في المنطقة.

العدوان الثلاثي

كانت مصر تسعى للحصول على قرض من البنك الدولي منذ أواخر عام 1955 لتمويل بناء السد العالي في أسوان. وأشار اتفاق مبدئي مع البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا إلى أنه سيتم توفير 70 مليون دولار أمريكي

للمشروع. ومع ذلك فقد قام ناصر مؤخرًا (27 سبتمبر 1955) بالتفاوض على اتفاق مع الاتحاد السوفييتي الذي قدم معونة فنية وعسكرية للجيش المصري مما أثار غضب الولايات المتحدة التي كانت حتى الآن تدعم جمال عبد الناصر. ونتيجة لذلك وبعد ضغط من الحكومة البريطانية بشأن التهديد الذي يمثله جمال عبد الناصر سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا في 20 يوليو / تموز 1956 عروض التمويل ورجع البنك الدولي إلى الاتفاقية. في 26 يوليو ألقى جمال عبد الناصر خطابا تاريخيا أعلن فيه عن تأميم شركة قناة السويس في إطار سياسة التأميم التي ستستخدم إيراداتها لتمويل بناء السد العالي الذي اكتمل في يناير 1968. صاعد التأميم التوتر مع بريطانيا وفرنسا التي جمدت الأصول المصرية ووضع جيوشهم في حالة تأهب. في 1 أغسطس عرض الاتحاد السوفييتي تمويل مشروع السد العالي. تدهورت العلاقات مع بريطانيا وفرنسا إلى مستوى الحرب الباردة مع حلول الصيف تدهورت من جديد عندما سحبت الولايات المتحدة الكثير من دعمها بسبب مظاهر صداقة جمال عبد الناصر المتنامية مع الاتحاد السوفيتي. بعد أن اقتنعت الولايات المتحدة أخيراً بخطاها في دعم حركة الضباط الأحرار والتهديد الخاص الذي شكله جمال عبد الناصر شعر البريطانيون والفرنسيون بالحرية في الإطاحة به. وقد توجت هذه الخطوة بالعدوان الثلاثي الإنجليزي والفرنسي والإسرائيلي على مصر في أكتوبر 1956.

في إعادة قراءة نهائية لسياسة القوة الأوروبية القديمة تفاوض البريطانيون والفرنسيون على خطة مع إسرائيل من شأنها أن تسفر عن عودة قناة السويس إلى البريطانيين والفرنسيين والإطاحة بنظام جمال عبد الناصر واستعادة الملكية الأوروبية والمسيحية واليهودية. قرر البريطانيون والفرنسيون استخدام قلق إسرائيل من نظام عبدالناصر لصالحهم بمجرد أن ترى التهديد الكبير الذي شكله جمال عبد الناصر على وجودهم المستمر. وبموجب خطتهم قامت عناصر إسرائيلية في مصر بإطلاق عمليات كاذبة تستخدم كذريعة لإطلاق إسرائيل هجومًا مفاجئًا على مصر عبر سيناء ونحو قناة السويس. وباستخدام شروط معاهدة الجلاء التي سمحت للبريطانيين والفرنسيين باستخدام القوة العسكرية في حماية القناة سوف تغزو القوات الإنجليزية الفرنسية منطقة القناة وتحتل بعد ذلك القاهرة. غزت القوات الإسرائيلية غزة وتقدمت باتجاه سيناء في 29 أكتوبر. وبناءً على ذلك وبموجب

شروط معاهدة الجلاء هاجمت القوات البريطانية والفرنسية منطقة القناة في 31 أكتوبر / تشرين الأول باستخدام قوة مشتركة من الضربات الجوية والقصف البحري وقوات المظلات. وأبحرت وحدات برمائية ومشاة كبيرة من قبرص والجزائر باتجاه القناة من أجل الاحتلال النهائي والدخول إلى القاهرة. في حين أن العملية كانت تحتوي على جميع العناصر الضرورية للمفاجأة ولكن كانت تفتقر إلى السرعة نظراً للضعف الاستراتيجي النسبي الذي وجد البريطانيون والفرنسيون أنفسهم في فترة ما بعد الحرب.
على الرغم من أن البريطانيين والفرنسيين ما زالوا يتمتعون بقدرات إسقاط كبيرة للقوة وكانوا القوة العسكرية الساحقة في المنطقة إلا أن كلا البلدين كان يعتمد بشكل كبير على الدعم الأمريكي لاقتصاداتهما من خلال شراء الديون البريطانية والفرنسية والاستثمار الأمريكي المباشر والأهم من ذلك من خلال دعم شركات النفط الأمريكية المقدمة للاستهلاك الأوروبي. وبالتالي في الوقت الذي بدأت فيه الأسطول الإنجليزي الفرنسي بتعزيز المواقع البريطانية والفرنسية على القناة كانت الحكومة الأمريكية قد تعرضت بالفعل لضغوط هائلة من الأمم المتحدة والاتحاد السوفييتي والأهم من شركات النفط الأمريكية التي واجهت عقبات لتوسعها التجاري في الشرق الأوسط. عندها بادرت إدارة أيزنهاور إلى فرض حظر نفطي على البريطانيين والفرنسيين وكان هناك فزع فوري في الحكومة البريطانية إلا أن الفرنسيين كانوا يثبتون مطالب أكثر حزما واستهتاراً بمطالب أميركية تشير إلى حقيقة مفادها أن أمريكا ليس لها مصلحة في الشرق الأوسط وأنها كانت مخادعة في دعمها للقومية العربية ومكافحة الاستعمار.
لكن مع فرض الحظر تعرضت السيولة البريطانية التي تستخدم كعملة احتياط في شراء النفط إلى تهديد من نقص السيولة. وفي حين ناقشت الحكومة البريطانية هذا التحول في الأحداث فقد تراجعت الحملة العسكرية وأثبتت أنها ضعيفة في ظل الوضع العالمي الجديد مما أدى إلى شراء وقت حاسم لنظام جمال عبد الناصر لحشد الدعم من الليبراليين الأمريكيين والاتحاد السوفييتي وغيرهم في الأمم المتحدة. وأخيراً عندما قالت حكومة الولايات المتحدة في محاولة للتضامن مع نظام جمال عبد الناصر وإنها لن تقبل دعم الجنيه الإسترليني من خلال شراء الديون البريطانية فقد اكتسب المستفيدون في الحكومة البريطانية اليد العليا وأجبروا على الاستسلام

للمطالب الأمريكية. ونتيجة لذلك توقفت العمليات البريطانية في 7 نوفمبر. عندما أوضحت المفاوضات بين البريطانيين والأمريكيين أن الولايات المتحدة كانت ضد استمرار الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية انهار موقف الحكومة البريطانية من سيطرتها على قناة السويس. من الآن فصاعدا لم تكن العمليات العسكرية ولكن تصفية ما تبقى من الأصول البريطانية والفرنسية والهيبة التي سمحت للجيوش الإنجليزية والفرنسية بالبقاء حتى النهاية في 22 ديسمبر. ونتيجة لذلك تم تأميم جميع البنوك والشركات البريطانية والفرنسية البالغ عددها 15000 مؤسسة وتم توسيعها فيما بعد لتشمل جميع المؤسسات الأجنبية وكذلك الشركات المصرية. لكن الأهم من ذلك أن الحدث كان بمثابة تخلي الولايات المتحدة عن هوية حضارية غربية علنية لا سيما التفوق الأبيض وكذلك معارضة الولايات المتحدة لوجود تجاري عالمي أوروبي ينظر إليه على أنه منافس لرؤيتها العالمية الخاصة. ونتيجة لذلك مع معارضة الزعيم الأول للغرب لسبب وجود الاستعمار الأوروبي فإن أزمة السويس التي أطلقتها حركة الضباط الأحرار والثورة المصرية عام 1952 كانت بمثابة نهاية لمسعي الدول الأوروبية الاستعمارية.

وفقاً للمؤرخ البارز عبد العظيم رمضان فإن قرار جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس هو وحده الذي صنع دون استشارة سياسية أو عسكرية. وأظهرت الأحداث التي أدت إلى تأميم شركة قناة السويس كما حدث في أحداث أخرى خلال حكم جمال عبد الناصر كان ناصر يميل إلى اتخاذ القرار الانفرادي. يعتبر ناصر أنه كان بعيد عن القائد العقلاني والمسؤول.

الاتحاد مع سوريا

علم الجمهورية العربية المتحدة

في 22 فبراير 1958 اتحدت مصر مع سوريا ونشأت الجمهورية العربية المتحدة. تم إلغاء دستور 1956 بعد الاتحاد وأصدر مرسومًا مؤقتًا. تم حل مجلس الأمة المصري. في 2 أبريل أصدر ناصر مرسوما يحدد شكل علم الجمهورية بثلاثة أشرطة أفقية حمراء وبيضاء وسوداء ونجمتين. كانت هناك حملة قمع ضد الشيوعيين في 31 ديسمبر بسبب عدم دعمهم للاتحاد مع سوريا بعد الانفصال السوري في عام 1962. في نوفمبر 1961 عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية اجتماعها الأول وفي مايو 1962 عُقد المؤتمر الوطني للقوي الشعبية لاختيار قيادات من النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية موزعة جغرافيًا. ويضم المؤتمر الوطني للقوى الشعبية 1750 عضوًا من ممثلي الفلاحين والعمال والمهنيين والعمال في مايو لمناقشة مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه ناصر. في 30 يونيو وافق مجلس الأمة على الميثاق الذي أنشأ منظمة سياسية جديدة أطلق عليها الاتحاد الاشتراكي العربي ليحل محل الاتحاد القومي. شغل المزارعون والعمال 50 في المائة من مقاعد الاتحاد الاشتراكي. تم إنشاء وحدات الاتحاد الاشتراكي المنتخبة في المصانع والشركات والتعاونيات الزراعية والوزارات والنقابات المهنية.

حرب اليمن

في عام 1962 انخرطت مصر في الحرب الأهلية في اليمن ودعم النظام الثوري لعبد الله السلال الذي أطاح بالحاكم السابق للبلاد الإمام بدر وأعلن الجمهورية. ثبت أن هذا عبء مالي وعسكري كبير على مصر وخلق العداء تجاه المملكة العربية السعودية التي دعمت الملكيين اليمنيين.

حرب 1967

تحت الضغط العربي ونتيجة للتوقعات الشعبية المتزايدة للقوة العسكرية العربية في 18 مايو 1967 طلب ناصر من الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت سحب قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF) المتمركزة على الجانب المصري من الحدود مع إسرائيل في سيناء. أغلقت مصر مضيق تيران على السفن الإسرائيلية ردا على تحويل إسرائيل لنهر الأردن. قام العاهل الأردني الملك حسين بزيارة إلى القاهرة في 30 أيار / مايو لتوقيع اتفاق دفاعي أردني مصري. في 5 يونيو وجهت قوات الجيش الإسرائيلي ضربة ساحقة لمصر. تم

الهجوم على 17 مطارًا مصريًا ، وتدمير معظم القوات الجوية المصرية على الأرض مما أدى إلى الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء. دخل الأردن الحرب على الجانب المصري ، لكنه اضطر إلى قبول وقف لإطلاق النار من جانب مجلس الأمن الدولي في 7 يونيو بعد احتلال إسرائيل للأراضي التي يسيطر عليها الأردن في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه مصر. كما قبلت مصر بوقف إطلاق النار. هاجمت القوات الإسرائيلية المنشآت العسكرية الاستراتيجية في مرتفعات الجولان السورية واحتلت بلدة القنيطرة ثم قبلت سوريا وقف إطلاق النار في 10 يونيو.
هزيمة مصر في حرب 1967 أجبرت جمال عبد الناصر على الاستقالة في 9 يونيو حيث عيّن نائب الرئيس زكريا محيي الدين خليفة له. ومع ذلك لم يغادر السلطة بعد المظاهرات الشعبية الضخمة الداعمة له من أجل البقاء في السلطة. وحوكم سبعة من كبار الضباط في أعقاب الهزيمة بمن فيهم وزير الحربية شمس بدران والقائد العام للقوات المسلحة على المشير عبد الحكيم عامر وذكر أنه انتحر أثناء وجوده في الحجز في أغسطس.

المجتمع

في وقت سقوط النظام الملكي في مصر في أوائل الخمسينيات كان أقل من نصف مليون مصري يعتبرون من الطبقة العليا أو الغنية وأربعة ملايين من الطبقة المتوسطة و 17 مليون من الطبقة الدنيا والفقيرة. أقل من نصف جميع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية التحقوا بالمدارس ومعظمهم من الأولاد. ما يقرب من 75 ٪ من السكان فوق سن العاشرة وأكثر من 90 ٪ من جميع النساء أميات. سياسات جمال عبد الناصر غيرت هذا بداية بالإصلاح الزراعي وقرارات التأميم والنمو الهائل في التعليم الجامعي وإنشاء القطاع العام. من العام الدراسي 1953-1954 حتى 1965-1966 ازداد إجمالي التسجيل في المدارس العامة أكثر من الضعف. انضم ملايين المصريين الفقراء سابقا من خلال التعليم وفرص العمل في القطاع العام إلى الطبقة الوسطى. شكّل الأطباء والمهندسون والمعلمون والمحامون والصحفيون الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى الضخمة في مصر في عهد جمال عبد الناصر.

https://www.youtube.com/watch?v=ZiiJe3arMls

http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/indexjanuary.html

https://youtu.be/FpUWUB5h3PI

https://youtu.be/wdd6E88BBQA

6. قراءة في كتاب "مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 لعبد الرحمن الرافعي

مقدّمات ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ سنة

الكفاح فى القنال - حريق القاهرة - وزارات الموظفين
أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة

الطبعة الثالثة
سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

دار المعارف

231952-1512051548
30-lva1-app6891.pd

لفتح الملف يرجى الضغط على الحرف e

https://youtu.be/NwXhehE0hFs

https://youtu.be/EYfeZ5NlmQ4

وفاة عبد الناصر

https://youtu.be/Y1BFLKnWrzQ

https://youtu.be/SsA9Hla2SnQ

7. تاريخ مصر تحت حكم أنور السادات[3]

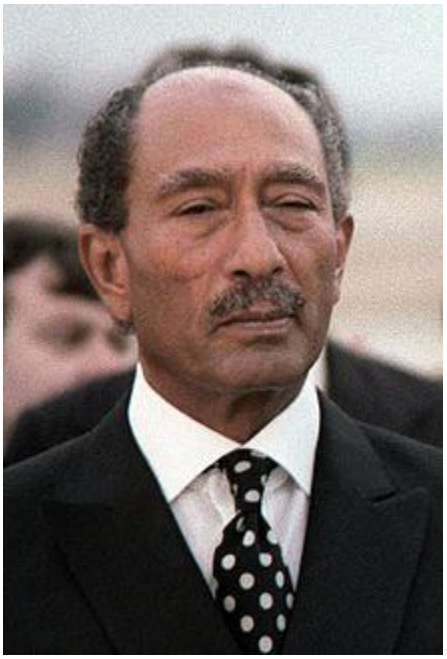

محمد أنور السادات

عصر السادات يشير إلى رئاسة أنور السادات، الفترة الممتدة لـ11 سنة من وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 1970، حتى اغتيال السادات بواسطة ضباط جيش متعصبين في 6 أكتوبر 1981. شهدت رئاسة السادات العديد من التغيرات في اتجاه مصر، معاكسًا بعض المبادئ الاقتصادية والسياسية للتيار الناصري بالانفصال عن الإتحاد السوفيتي جاعلًا مصر حليفًا للولايات المتحدة، وبدأ عملية السلام مع إسرائيل، وأعاد نظام تعدد الأحزاب، بالإضافة للتخلي عن الاشتراكية بإطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادية

بدأت حرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل حين أطلق الائتلاف هجومًا مفاجئًا مشتركًا على إسرائيل في يوم الغفران، اليوم الأكثر قدسية في اليهودية، والذي تزامن في تلك السنة مع شهر رمضان المقدس لدى المسلمين. عبرت

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ_مصر_تحت_حكم_أنور_السادات

القوات المصرية والسورية خطوط وقف إطلاق النار لتدخل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل بالترتيب. بعدما خسرت إسرائيل حربها الدفاعية، بدأت مصر وإسرائيل مفاوضات السلام في اتفاقية كامب ديفيد، التي بلغت ذروتها بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتي أعادت فيها إسرائيل سيناء لمصر في مقابل السلام. أدى ذلك إلى إقصاء مصر من أغلب الدول العربية الأخرى، واغتيال السادات بعدها بعدة سنوات.

السنوات الأولى

بعد وفاة عبدالناصر، ضابط آخر من حركة "الضباط الأحرار" الثورية، تم انتخاب نائب الرئيس أنور السادات رئيسا لمصر. استقر مؤيدي عبدالناصر في الحكومة على السادات كبديل انتقالي (كما ظنوا) يمكن خداعه بسهولة. على أي حال، حظى السادات بمدة طويلة في المنصب وكانت لديه عديد من الأفكار لتغييرات لصالح مصر، وعن طريق بعض الحركات السياسية الماهرة استطاع أن يؤسس "ثورة تصحيح" (تم الإعلان عنها في 15 مايو 1971[1]) ما طهر الحكومة، والمؤسسات السياسية والأمنية من الناصريين الأكثر تشددًا. شجع السادات على ظهور حركة إسلامية والتي كانت مقموعة بواسطة عبدالناصر. إيمانًا منه بأن الإسلاميين متحفظين اجتماعيًا فقد منحهم "استقلال ثقافي وعقلي معتبر" في مقابل الدعم السياسي.

بعد حرب النكسة الكارثية في 1967، شنت مصر حرب الاستنزاف في منطقة قناة السويس. في 1971، وبعد 4 سنوات منذ تلك الحرب، أيد السادات في رسالة اقتراح السلام المقدم من مفاوض الأمم المتحدة جونار يارنج والذي بدا أنه سيؤدي إلى سلام كامل مع إسرائيل قائم على انسحاب إسرائيل إلى حدودها ما قبل الحرب. فشلت مبادرة السلام تلك لأن لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة الأمريكية وافقا على الشروط المعروضة حينها.

ليمنح إسرائيل المزيد من الحوافز للتفاوض مع مصر وإعادة سيناء لها، وكذلك بسبب رفض السوفييت طلب السادات بالمزيد من الدعم العسكري، طرد السادات المستشارين العسكريين السوفييت من مصر وشرع في تعزيز جيشه لتجديد المواجهات مع إسرائيل.

حرب أكتوبر 1973

في 1971، أتم السادات اتفاقية صداقة مع الإتحاد السوفيتي، ولكن بعد عام واحد أمر المستشارين السوفييت بالمغادرة. كان السوفييت مشتركين في الانفراج الدولي مع الولايات المتحدة وثبطوا مصر عن مهاجمة إسرائيل. كان السادات يميل لحرب أخرى مع إسرائيل على أمل استعادة شبه جزيرة سيناء وإعادة إحياء بلد محبط من حرب 1967. كان يأمل على الأقل في انتصار محدود على الإسرائيليين ليغير الوضع الراهن. في الشهور السابقة للحرب، اشترك السادات في هجوم دبلوماسي وبحلول خريف 1973 حظى بدعم للحرب من أكثر من 100 دولة، بما في ذلك أغلب دول الجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وافقت سوريا على الانضمام لمصر في مهاجمة إسرائيل.

حققت القوات المسلحة المصرية نجاحًا أوليًا في العبور وتقدمت 15 كم، واصلة لعمق نطاق الغطاء الآمن لقواتها الجوية. بعد هزيمتها للقوات الإسرائيلية إلى هذا الحد، قررت القوات المصرية بدلًا من التقدم تحت الغطاء الجوي، أن تخترق أكثر في صحراء سيناء. واستمرت في التقدم رغم الخسائر الهائلة، خالقة الفرصة لفتح ثغرة بين قوات الجيش. تم استغلال هذه الثغرة بواسطة قسم من الدبابات بقيادة آرييل شارون، ونجح هو ودباباته في اختراق الأراضي المصرية، واصلًا مدينة السويس. في هذه الأثناء، بدأت الولايات المتحدة جسر جوي استراتيجي لتزويد إسرائيل بأسلحة وإمدادات بديلة ومساعدات طارئة قدرت بـ2.2 مليار دولار. وزراء بترول أوبك بقيادة السعودية ثأروا عن طريق حظر النفط عن الولايات المتحدة. طالبت الأمم المتحدة مدعومة من أمريكا والإتحاد السوفيتي بوضع حد للحرب وبدء محادثات السلام. في 5 مارس 1974 سحبت إسرائيل آخر قواتها من الضفة الغربية لقناة السويس، وبعد 12 يوم أعلن وزراء البترول العرب نهاية حظر النفط عن الولايات المتحدة. بالنسبة للسادات والعديد من المصريين اعتبرت الحرب انتصارًا، لأن النجاحات الأولية المصرية استعادت الفخر المصري وأدت إلى محادثات السلام مع إسرائيل والتي أدت في النهاية لاستعادة مصر لشبه جزيرة سيناء بالكامل في مقابل اتفاقية السلام.

السياسة الداخلية والانفتاح

استغل السادات شعبيته الهائلة بين المصريين لمحاولة تمرير إصلاحات اقتصادية كبيرة أدت إلى إنهاء تحكم الاشتراكية العربية للتيار الناصري. قدم السادات حرية سياسية أكبر وسياسة اقتصادية جديدة، كان أهم جوانبها هو سياسة الانفتاح. خفف ذلك من تحكم الحكومة في الاقتصاد وشجع الاستثمار الخاص. بينما خلفت تلك الإصلاحات طبقة عليا ثرية وناجحة وطبقة متوسطة صغيرة، لم يكن لها سوى تأثير ضئيل على المواطن المصري المتوسط الذي بدأ يصبح غير راضٍ عن حكم السادات. في 1977، أدت سياسات الانفتاح إلى انتفاضات تلقائية هائلة (انتفاضة الخبز) شملت مئات الآلاف من المصريين حين أعلنت الدولة أنها سترفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية. تم انتقاد سياسة الانفتاح باعتبارها جلبت "الإيجارات الضخمة، والمضاربات على الأراضي، والتضخم، والفساد."

خلال رئاسة السادات، بدأ المصريون في تلقي مزيد من دخلهم من الخارج. بين 1974 و1985، هاجر أكثر من 3 مليون مصري ـ عمال بناء، وعمال، وميكانيكيون، وسباكون، وكهربائيون بالإضافة إلى المدرسين الصغار والمحاسبين ـ إلى منطقة الخليج العربي. سمحت الحوالات المالية من أولئك العمال للعائلات في مصر بشراء "ثلاجات، وأجهزة تلفزيون، وأجهزة تسجيل الفيديو، وشقق، وسيارات."

وشملت عملية التحرر أيضا إعادة المحاكمة وفق الأصول القانونية والحظر القانوني للتعذيب. وفكك السادات الكثير من الآلة السياسية القائمة وقدم للمحاكمة عدد من المسؤولين الحكوميين السابقين المتهمين بالتجاوزات الإجرامية خلال فترة حكم عبد الناصر. حاول السادات توسيع المشاركة في العملية السياسية في منتصف السبعينات، لكنه تخلى في وقت لاحق عن هذا الجهد. في السنوات الأخيرة من حياته، خُربت مصر بالعنف الناجم عن الاستياء من حكم السادات والتوترات الطائفية، وشهدت تجددًا للقمع بما في ذلك الاعتقالات الخارجة عن الإطار القضائي.

العلاقات الدولية واتفاقية كامب ديفيد

الاحتفال بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد: مناحم بيجن، جيمي كارتر، أنور السادات

في العلاقات الخارجية، بدأ السادات كذلك تغييرات هامة على فترة عبدالناصر. حول الرئيس السادات مصر من سياسة المواجهة مع إسرائيل إلى التأقلم السلمي من خلال المفاوضات. بعد اتفاقيتي وقف إطلاق النار في سيناء في 1974 و1975، فتح السادات منفذًا جديدًا للتقدم بزيارته الدرامية للقدس في نوفمبر 1977. أدى ذلك إلى دعوة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لكل من الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن للدخول في مفاوضات ثلاثية الأطراف في كامب ديفيد.

كانت النتيجة من تلك المفاوضات هي اتفاقية كامب ديفيد التاريخية، التي تم توقيعها من قبل مصر وإسرائيل وشهدت عليها أمريكا في 17 سبتمبر 1978. أدت الاتفاقية إلى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 مارس 1979، والتي بموجبها استعادت مصر السيطرة على سيناء في مايو 1982. خلال تلك الفترة، تحسنت العلاقات المصرية-الأمريكية بشكل مستمر، وأصبحت مصر واحدة من أكبر المتلقين للمساعدات الأجنبية لأمريكا. على أي حال، استعداد السادات لكسر الصفوف عن طريق عقد السلام مع إسرائيل أكسبه عداوة أغلب الدول العربية. تم تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، وفي 1977 خاضت حربًا حدودية قصيرة مع ليبيا.

الانتعاش الإسلامي

في أول خطاب علني له بعد هزيمة مصر على يد إسرائيل، طالب الرئيس السابق للسادات جمال عبد الناصر بأن يلعب الدين دورًا أكثر أهمية في المجتمع. يقال أن تلك الجملة جذبت "أزير استثنائي من التصفيق الحماسي" من الجمهور المصري. وبعد 3 سنوات حين بدأت السبعينات، كان التدين

متصاعدًا في مصر (كما في كثير من العالم الإسلامي). أصبحت الذقون على الرجال والحجاب على النساء أكثر شيوعا. ظهرت البرامج الدينية على تليفزيون وراديو الدولة. بدأ الدعاة الإسلاميون (مثل الشيخ محمد متولي الشعراوي) في البروز كرموز للثقافة المصرية. ظهرت روايات، مسرحيات، خيال علمي وكتب فلسفية تغني بتسابيح الإسلام، عادة من قبل متحولين من العلمانية. (مثال على ذلك كتاب رحلتي من الشك إلى اليقين، وهو كتاب سيرة ذاتية لكاتب مصري محبوب للغاية، د. مصطفى محمود، والذي كان سابقًا مؤمنًا مخلصًا بالوضعية العلمية، والعوامل البشرية، والمادية. متحول بارز آخر من العلمانية هو خالد محمد خالد.) أدى ذلك الانتعاش إلى حضور أكبر في الصلاة ونمو مساجد الأحياء غير الخاضعة لسيطرة الدولة، ولكن كذلك إلى بعض الصراع مع الأقلية القبطية في مصر، مثال على ذلك هو انتقاد الإسلاميين لمشاركة المسلمين في عيد الربيع المصري شم النسيم. تم الهجوم على مهرجان التنزه (شم النسيم)، الذي تعود أصوله لما قبل الإسلام، باعتباره وسيلة لتحقيق "دمار الإسلام في مصر."

يُرجع الملاحظون تلك الصحوة إلى التحرر من القومية العربية، كما يتضح من الهزيمة المدمرة لمصر في 1967، وكذلك للانتصار في حرب 1973 بالصيحة الإسلامية الله أكبر ("أرض، بحر، جو" الذي كان شعار حرب 1967)، بالإضافة إلى "الحماسة التبشيرية" للوهابية السعودية "المغذاة بالبترودولار في ظل صحوة حظر النفط في 1974-1975."

التأثير الإسلامي

تغيير آخر قدمه السادات عن عصر عبدالناصر كان الإنحناء أمام الصحوة الإسلامية. قلل السادات من القيود على الإخوان المسلمين، سامحا لهم بنشر مجلة شهرية "الدعوة" والتي ظهرت بشكل منتظم حتى سبتمبر 1981 (رغم أنه لم يسمح بإعادة تأسيس الجماعة). في 1971، تم إغلاق معسكرات الاعتقال أين كان يتم احتجاز الإسلاميين، وبدأ النظام تدريجيا في إطلاق سراح الإخوان المسلمين المعتقلين، إلا أن التنظيم نفسه ظل غير شرعي، آخر من ظل منهم خلف القضبان حصل على حريته في العفو العام في 1975.

اعتبر السادات الإسلاميين، بالأخص الجماعة الإسلامية، "ثقل موازن مفيد" لمعارضته الماركسية واليسارية، والمجموعات الطلابية كونها نشطة وذات

صوت مسموع. من 1973 إلى 1979 نمت الجماعة الإسلامية (بمساعدة من نظام السادات) من جماعة من الأقليات إلى كونها "في تحكم تام بالجامعات" فيما تم دفع التنظيمات اليسارية إلى الأرض.
في نهاية السبعينات، بدأ بتسمية نفسه "الرئيس المؤمن" والتوقيع باسم "محمد أنور السادات". أمر تليفزيون الدولة بقطع البرامج لعرض الأذان 5 مرات في اليوم وبزيادة البرامج الدينية. تحت حكمه، منع الحكام المحليون بيع الكحول إلا في الأماكن التي تقدمه للسياح الأجانب في أكثر من نصف محافظات مصر الـ26.
مع ذلك، تصادم الإسلاميون مع السادات الذي دعم حقوق المرأة وعارض الحجاب الإلزامي. عارضوا بالأخص ما سموه "السلام المخزي مع اليهود" المعروف بمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل. بحلول أواخر السبعينات انقلبت الحكومة على الإسلام السياسي. في يونيو 1981، بعد قتال طائفي عنيف بين المسلمين والأقباط في حي الزاوية الحمراء الفقير في القاهرة، تم حل الجماعة الإسلامية بواسطة الدولة وتدمير بنيتهم التحتية واعتقال قادتهم".
وفقًا للمقابلات والمعلومات التي جمعها الصحفي لورانس رايت، كانت جماعة الجهاد الإسلامي المصرية المتطرفة تستدعي ضباط الجيش وتجمع الأسلحة، منتظرة اللحظة المناسبة لشن حملة "إسقاط كامل للنظام الحالي" في مصر، بقتل القادة الرئيسيين للدولة، والاستيلاء على المقرات المصيرية للمؤسسات النظامية، ونشر أخبار عن انقلاب إسلامي كانوا يأملون بأنه سيطلق العنان لانتفاضة شعبية ضد السلطة العلمانية في جميع أرجاء البلاد.
في فبراير 1981، تم تحذير السلطات المصرية من خطة جماعة الجهاد عن طريق اعتقال جاسوس يحمل معلومات مصيرية. في سبتمبر، أمر السادات بالقبض على أكثر من 1500 شخص، من بينهم العديد من أعضاء جماعة الجهاد، وأيضا بابا الكنيسة وغيره من رجال الدين الأقباط، ومثقفين وناشطين من جميع الاتجاهات الفكرية. تم منع كل الوسائل الصحفية غير الحكومية كذلك. فوت الاعتقال الجماعي خلية جهادية في الجيش بقيادة الملازم خالد الإسلامبولي والذي نجح في اغتيال أنور السادات في أكتوبر.

وقد خلف السادات في منصبه نائب الرئيس حسني مبارك

السادات يروى قصة الثورة كاملة

مقال للدكتور علي السلمي

مضت ستة وستون عاما على قيام حركة الضباط الأحرار والتي عُرفت بعدها باسم «ثورة يوليو 52» التي كانت لها آثار هائلة على مسيرة مصر لا تزال باقية حتى الآن، كما مرت منذ أيام الذكرى الثامنة والأربعين لوفاة جمال عبدالناصر قائد تلك الحركة «الثورة»، ولا يزال الناس في مصر وخارجها مختلفين حول ما حققته من إيجابيات أو سلبيات!

وللاقتراب من ذلك الحدث، نقرأ «قصة الثورة كاملة» كما رواها الرئيس الراحل أنور السادات في كتاب أصدره بذات العنوان عام 1954 مؤكداً «أن الثورة لم تقم إلا من أجل شيء واحد.. من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه»، وأنها ألغت الأحزاب وأسقطت الدستور لأنها أرادت إقامة نظام ديمقراطي صحيح» وأضاف «لقد حددت الثورة موقفها ولم يعد أمام الشعب إلا أن يستعد ليحكم نفسه بنفسه»!

وعن السياسة قال السادات «فمن هم الساسة الحقيقيون، إنهم الشعب» شارحاً أن السياسة هي معرفة حاجات الناس ولا يمكن تعلمها من جامعة ولا معهد. ويتساءل الرئيس الراحل: ما هي الديمقراطية؟ ويجيب بأن الديمقراطية هي انتزاع الحقوق المسلوبة واسترداد الأرض من غاصبيها، ومضت الثورة نحو الديمقراطية، في رأيه، للقضاء على أعدائها؛ الملك وقد طُرد، والإنجليز الذين أنهت الثورة احتلالهم لمصر، والإقطاع الذى تم تقليصه بالإصلاح الزراعي.

ويقول السادات «مضت الثورة ترسى قواعد النظام الديمقراطي الذى سيسود البلاد، بعد فترة الانتقال وتعد له الضمانات التي تكفل قيامه وحمايته وازدهاره»! كما أن الديمقراطية قد دُعمت برفْض الأحلاف العسكرية وتنويع مصادر تسليح الجيش ووضع الدستور لتأكيد أنه لا ديكتاتورية ولا حكم لفرد، ولا سيطرة لطبقة على طبقات، ولا مصلحة إلا مصلحة الشعب!

وحين تحدث السادات عن «الثورة والديمقراطية» نفى ادعاء مصطفى النحاس بأن الملك فاروق كان «حاكماً ديمقراطياً»، وعارض قول محمد نجيب أنه استقال من مجلس قيادة الثورة عام 1954 لأنه كان يطالب بالديمقراطية بينما كل أعضاء المجلس كانوا ضد الديمقراطية! ومضى السادات نافياً وجود الديمقراطية في مصر قبل الثورة، وأن ديمقراطية الثورة «تُفسر بأعمالها» وأن عبدالناصر ورفاقه ليسوا شيوعيين ولا فاشيين، ومؤكداً أهمية الثورة في القضاء على الرجعية والرجعيين، ومدافعاً عن الثورة بأنها لم تلجأ إلى طريق الدم!

وفى فصل ثالث حكى السادات قصة «الضباط الأحرار» وكيف أعيد تشكيل تنظيمهم بعد عودة الجيش من فلسطين «ومعه المأساة الكبرى التي صنعها الخونة» من الملك وزعامات الأحزاب المنبطحة أمامه، ثم انتخاب عبدالناصر رئيساً للهيئة التأسيسية للتنظيم عام 1950، وقد عبر السادات عن اقتناع «الضباط الأحرار» بأن قيادة الثورة على النظام الملكي والفساد والخيانة لابد وأن تأتى من القوات المسلحة حيث لم «تكن هناك قيادة شعبية صالحة لأن تُعد الملايين لهذه المعركة» وأن عبدالناصر كان يرى ضرورة أن يقود الثورة ضابط كبير من خارج تنظيم «الضباط الأحرار» ورشح عزيز المصري، الذى فضل أن يظل أباً روحياً للثورة، وفؤاد صادق الذى تراجع عن المهمة الثورية مرحباً باختيار الملك له رئيساً للأركان، أو محمد نجيب الذى وافق بعد أن نقله من سلاح الحدود إلى سلاح المشاة وكان ينوى الاستقالة من الجيش لولا أن عبدالناصر فاتحه في أمر قيادة الثورة، وأنه لم يكن يعلم باختياره قائداً للثورة حتى الثالثة من صباح 23 يوليو حين أخبره عبدالناصر بذلك، وكيف أن الضباط الأحرار حملوا محمد نجيب على الأعناق وقدموه على أنفسهم لينقلب بعدها على الثورة الديمقراطية!.

وقد استعرض السادات خطة الثورة وكيف أن قرار حل مجلس إدارة نادى الضباط قد عجل بإتمامها في 23 يوليو! وروى في فصول الكتاب الباقية ما حدث في الليلة الأولى للثورة ودوره في تلك الأحداث ونجاح الثورة بمراحلها الثلاث؛ السيطرة على القوات المسلحة، السيطرة على البلد، وطرد الملك، الفضل في نجاحها لشخصية عبدالناصر «دينامو الثورة».

والخلاصة أن السادات نزع عن محمد نجيب أي دور في «الثورة» باعتباره كان مجرد واجهة للثورة في البداية، ثم تقرر عزله بعد تعاونه مع أعدائها. ويتميز

الكتاب بتمجيد عبدالناصر، وتبرير إجراءات الثورة بأنها كانت من أجل القضاء على الإقطاع والاستعمار وسيطرة رأس المال على الحكم وإقامة جيش وطني قوى وعدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة وتمكين الشعب أن يحكم نفسه بنفسه؟ فهل تحققت تلك الأهداف وقامت الديمقراطية؟

قصة الثورة أنور السادات.pdf

لقراءة الكتاب يتم الضغط على الحرف e

اغتيال السادات

في 6أكتوبر من عام 1981(بعد 31 يوم من إعلان قرارات الاعتقال)، تم اغتياله في عرض عسكري كان يقام بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر.

وقام بالاغتيال خالد الإسلامبولي وحسين عباس وعطا طايل وعبد الحميد عبد السلام التابعين للمنظمة الجهاد الإسلامي التي كانت تعارض بشدة اتفاقية السلام مع إسرائيل، حيث قاموا بإطلاق الرصاص على الرئيس السادات مما أدى إلى إصابته برصاصة في رقبته ورصاصة في صدره ورصاصة في قلبه.

وجاء اغتيال السادات بعد أشهر قليلة من حادثة مقتل المشير أحمد بدوي وبعض القيادات العسكرية في تحطم طائرته الهليكوبتر بشكل غامض جدًا، مما فتح باب الشكوك حول وجود مؤامرة

https://youtu.be/tlWckOY4s7Q

وتكلم خالد محيي الدين . . . !

مقال للدكتور علي السلمي

نعرض اليوم شهادة خالد محيى الدين كما جاءت في كتابه «والآن أتكلم» عن دور نجيب في الثورة، فقد بدأ ذكر نجيب في [ص109] بالقول «وكانت ثقافة نجيب وأخلاقه الطيبة وتاريخه المجيد في حرب فلسطين تجعل منه موضع آمال الضباط الأحرار الذين كانوا يتطلعون إلى توثيق علاقتهم بأحد أصحاب الرتب الكبيرة، فالضباط دوما يهتمون بالرتب العالية».. وهكذا، وعلى خلاف ما يزعم البعض، بدأت علاقتنا بنجيب وعرف بوجودنا منذ فترة مبكرة!

ويؤكد هذا التمجيد لنجيب ما ذكره هو في كتابه (كنت رئيساً لمصر) أنه كان فاعلاً رئيساً في الحركة، وهو الذى أطلق عليها اسم الضباط الأحرار!

ويستطرد الكتاب بذكر واقعة زيارة عبدالناصر وعامر لنجيب في بيته ليجدانه في حالة سخط بسبب نقله المفاجئ إلى المشاة، وأبلغهما أنه يعتزم الاستقالة من الجيش، فأقنعاه بأن هذه الاستقالة سوف تبعث السرور في قلب الملك، وطلبا منه الاستمرار، وأن يحاول رد الصفعة إلى الملك بترشيح نفسه لرئاسة نادى الضباط، وكان ذلك اللقاء مع نجيب في العام عام 1951، بينما تنظيم الضباط الأحرار كان قد بدأ في النصف الثاني من 1949!

ونستطيع تفسير اقتراح عبدالناصر وعامر لنجيب بعدم الاستقالة من الجيش والترشح لرئاسة نادى الضباط بأنهما استبقياه ليكون الواجهة التي يقدمانها لضباط الجيش وللشعب حين تقوم حركتهم بانقلابهم!

ويؤكد هذا التفسير قول ثروت عكاشة في مذكراته: كان اختيار تنظيم الضباط الأحرار لمحمد نجيب سر نجاح التنظيم داخل الجيش، فكان ضباط التنظيم حينما يعرضون على باقي ضباط الجيش الانضمام إلى الحركة كانوا يسألون من القائد، وعندما يعرفون أنه اللواء محمد نجيب يسارعون بالانضمام.

كما يؤكد الكتاب: لقد حاول البعض التقليل من دور محمد نجيب وأن يدعى أنه ظل في بيته حتى انتصرت الحركة فأتى لينتزعها، والحقيقة غير ذلك. لقد

رغب نجيب أن يشاركنا التحرك منذ اللحظة الأولى، وعندما علم أننا وضعنا خطة التحرك طالب بالمشاركة في تنفيذها، لكننا كنا تريد أن نبعده عن أي مشاركة فعلية عن عمد لنضمن سلامته حتى يمكنه في لحظة انتصارنا أن يتولى القيادة.
وأخطر ما تضمنه الكتاب هو الكشف عن أسلوب الضباط الأحرار في إدارة شؤون البلاد، فقد وضحت شهوة السيطرة على السلطة واستمراء الحكم، وبلغ الصراع بين عبدالناصر ونجيب مستوًى هدد بانقسام الجيش، ويؤكد خالد محيى الدين: ويمكنني أن أقول وبضمير مرتاح إن محمد نجيب كان في هذه الفترة من أكبر المتحمسين لانفراد مجلس الثورة بالسلطة، كل السلطة، وكانت هذه وجهة نظر العديد من الضباط، لكن نجيب يتحمل مسؤولية كبرى فقد كان يدفع الأمور دفعاً في هذا الاتجاه مستنداً إلى موقعه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، ما يوضح أن الخلاف بين عبدالناصر ونجيب كان صراعاً على السلطة والحكم.
وقد تميز معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة وفقاً لخالد محيى الدين، بعداء شديد للديمقراطية وإعادة الحياة النيابية، وأولهم عبدالناصر الذى كان يقول إما الثورة أو الديمقراطية [ص297].
وكان السنهوري باشا وسليمان حافظ يزينان للضباط مخالفة الدستور والقانون بدعوى الثورية.
وشهد شهر مارس 1954 أزمة سياسية وقعت بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبدالناصر. وأدت الأزمة لانقسام المجتمع المدني بين استمرار ثورة 23 يوليو وبين المطالبين بالديمقراطية وعودة الحياة السياسية.
وفى 5 مارس 54 اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات باتخاذ الإجراءات فوراً، لعقد جمعية تأسيسية، تُنتخب بطريق الاقتراع العام المباشر، على أن تجتمع في خلال يوليو 1954 لمناقشة مشروع الدستور الجديد، وإقراره، والقيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد، وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات، بشهر، وإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر، ابتداء من 6 مارس، فيما عدا الشؤون الخاصة بالدفاع الوطني. وأن يكون لمجلس قيادة الثورة سلطة السيادة لحين انعقاد الجمعية التأسيسية.. وفى 25 مارس 1954 قرر المجلس السماح بقيام الأحزاب، وحل مجلس قيادة الثورة يوم 24 يوليه 1954.

وفى 29 مارس 1954 قرر المجلس إرجاء تنفيذ تلك، وكانت هزيمة لأنصار الديمقراطية.
وإثر محاولة اغتيال عبدالناصر في المنشية في 26 أكتوبر، أُقيل نجيب رئيس الجمهورية، وأُعفى من جميع مناصبه يوم 14 نوفمبر 1954، وتولى مجلس قيادة الثورة بقيادة عبدالناصر كافة سلطاته.
وتحولت الثورة التي فجرتها حركة الضباط الأحرار، من ثورة للتحرير إلى نكسة للديمقراطية، بدأت في مارس 1954 وتكرست في يونيو 1967.

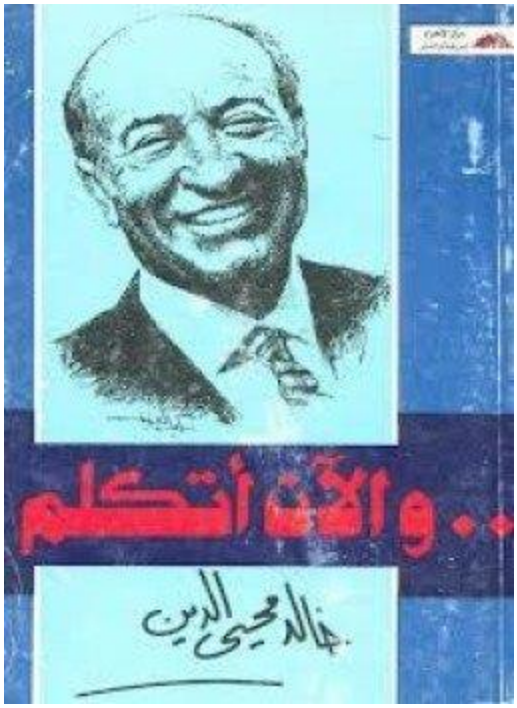

الآن أتكلم خالد محي الدين.pdf

لقراءة الكتاب يتم الضغط على الحرف e

8. ثورة يوليو 1952 في فيديوهات

https://youtu.be/9JfKBiwKtNI

https://youtu.be/SgOAM6FA1Qg

https://youtu.be/NwXhehE0hFs

https://youtu.be/xtnGRPUsJIE

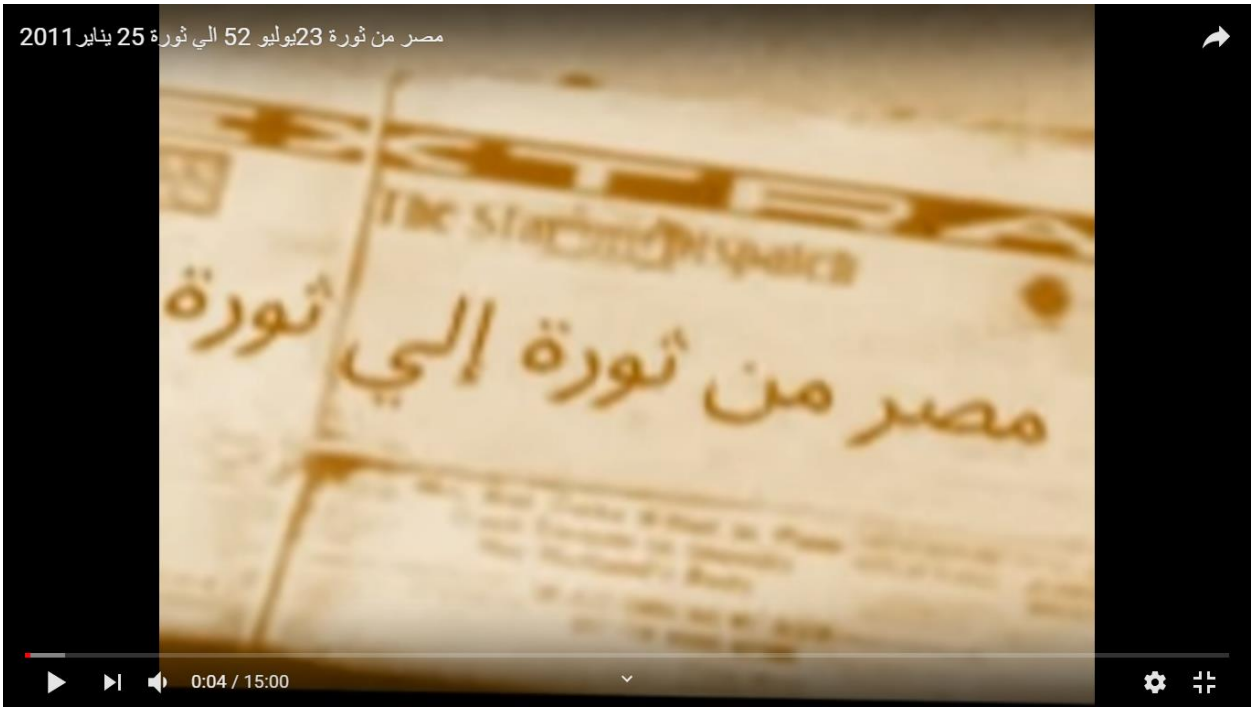

https://youtu.be/cFHTbvmeOcY

https://youtu.be/pmraMt8l4OE

https://youtu.be/nCOZoEnKcic

https://youtu.be/ETOUALw2EIs